



كلية شط العرب الجامعة

قسم المحاسبة

المرحلة الرابعة

المحاسبة الدولية

مدرس المادة

الاستاذ المساعد

الدكتور عبد الكريم عبد الغني

منهاج المحاسبة الدولية

- 1- المحاسبة الدولية والاعمال الدولية .
- 2- تأثير اختلاف المتغيرات البيئية على المحاسبة الدولية .
- 3- تصنيفات المحاسبة ونظم الإبلاغ المالي .
- 4- الاجماع المحاسبي الدولي .
- 5- المنظمات المحاسبية الدولية واصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية .
- 6- المحاسبة عن المعاملات بالعملات الاجنبية - اسس التبادل الاجنبي .
- 7- المحاسبة عن المعاملات بالعملة الاجنبية- معاملات العملة الاجنبية .
- 8- ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الاجنبية - الطريقة الجارية / غير الجارية .
- 9- ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الاجنبية الطريقة النقدية / غير النقدية .
- 10- ترجمة القوائم المالية المعدة بالعملة الاجنبية- الطريقة الموقته / المعدل الجاري .
- 11- المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار- تأثير التضخم على الشركات .
- 12- المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار - بدائل القياس المحاسبي .
- 13- محاسبة التحوط .

المحاسبة الدولية والاعمال الدولية

- نشأة المحاسبة الدولية ، مفهوم وظيفة المحاسبة الدولية .

- المقدمة :

تعرف المحاسبة : على انها نظام معرفي يرتبط بالقياس وعرض المعلومات المفيدة او الملائمة للأطراف المتعددة وبالمثل فإن المحاسبة الدولية International Accounting تهتم أساساً بتطبيقات المحاسبة الدولية وتأتي فائدتها من المعلومات التي تقدمها الى :

1. اسواق المال العالمية .

2. الشركات المتعددة الجنسية .

3. السياسات الحكومية الدولية .

اي يتعدى نشاطها الدولة الواحدة الى دول اخرى

س/ لماذا تعد المحاسبة الدولية من الحقول المحاسبية المميزة...ج: ويعود ذلك لسببين هما؟

1- توفر معلومات عن الشركات الدولية Multinational Enterprises (MNE) بشكل عام .

2- عملياتها وأنشطتها الاجنبية او الاطراف المستفيدة من معلوماتها (وحدة الإبلاغ) .

لذلك فإن ادارة هذه الانتشطة العابرة للحدود الدولية او تمويلها او الحصول على الاموال منها يتطلب الحاجة الى فهم

الابعاد الدولية للمحاسبة . **والابعاد الدولية هي ما يلي :**

1. الثقافة وممارسات الأعمال .

2. الهياكل السياسية والتنظيمية والحكومية .

3. النظم القانونية .

4. قيم العملة واسعار الصرف للعملة الأجنبية .

5. معدلات التضخم المحلية .

6. مخاطر الأعمال والقوانين والتشريعات .

كل او كافة هذه الابعاد تمثل عوامل تؤثر في كيفية ادارة وممارسة الشركات الدولية لأعمالها وانشطتها الاقتصادية

واسلوب وحجم الإبلاغ المالي عبر دول العالم المختلفة .

النشأة (المحاسبة الدولية وتطور الاعمال التجارية الدولية)

تعد المحاسبة وليدة البيئة ودالة لبيئة الأعمال التي تعمل فيها وتهتم بأثبات عملياتها المالية وبالتالي فإن اصول

المحاسبة والتطورات التي حصلت فيها جاء في ضوء العمليات التجارية .

تطور الاعمال التجارية الدولية :

تشمل الاعمال الدولية مختلف الاعمال التجارية بين دولتين أو اكثر ويتركز بشكل خاص في عمليات وانشطة

القطاع الخاص او تلك التي يشترك فيها القطاع العام .

ويعود تاريخ الاعمال الدولية **International Business** الى قرون عديده قبل الميلاد ووفق الاتي :

1. الاغريق (القرن الخامس قبل الميلاد) : حيث ظهر الانتاج السلعي الواسع والتجار المهنيين والتجار المتخصصين بمناطق معينة من العالم .
2. العصر الروماني : الذي يتميز بحرية التجار وامتلاكهم المكانة السياسية وانخفاض الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على انشطتهم .
3. العصور الوسطى : حيث كان هناك ازدهار في عالم الاعمال الدولية في مناطق معينة من العالم ، مثل الدولة البيزنطية (اسطنبول الحالية) حتى ظهور الحملة الصليبية التي تميزت بظهور الاعمال المصرفية والتأمين .
4. اما الفترة ما قبل الصناعة : تميزت هذه الفترة بسيطرة الدولة او القوة التي تقود وتسيطر على الانشطة الاقتصادية المحلية والدولية .
5. عصر الثورة الصناعية : التي بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والذي استمر تأثيرها بشكل كبير ورئيسي على الاعمال التجارية الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين وتميزت هذه الفترة بظهور الانتاج الكبير ومعايير الانتاج والتي تطلبت استثمارات رأسمالية رافقتها ظهور شركات ذات المسؤولية المحدودة .
6. الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية : والتي اتسمت بالضغوط الكبيرة التي خلفتها الحرب واعاقت الاعمال التجارية الدولية اذ ساهمت في انخفاض الدخول وافلاس الشركات الكبيرة مما ادى ذلك الى البحث عن ممارسات نقدية وتجارية دولية ساهمت بشكل كبير في زيادة التجارة و الاستثمار الدولي والتي تنامت خلال فترة السبعينات والثمانينات وارتفعت وتيرة الاستثمارات الأجنبية والاعمال الدولية من خلال رفع القيود التجارية بين تلك البلدان .
7. أما فترة ما يسمى بعصر الأعمال التجارية : بدأت في بداية التسعينات وما بعدها والتي تميزت في توسع أنشطة الشركات الدولية (المتعددة الجنسية).

اما الاسباب التي تكمن وراء سعي الشركات الى الدخول في الاعمال الدولية هي ما يلي :

1. الرغبة في توسيع حجم مبيعاتها حيث اصبح للشركات فائض في الطاقات الانتاجية ، كما تعد المبيعات الدولية اكثر ربحية من المبيعات المحلية .
2. امكانية الوصول الى المواد الخام او عوامل الانتاج الاخرى .
3. الحصول على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والتي تمكن الشركات من الحصول على مساحة اكبر في الاسواق العالمية.

التطورات المحاسبية الدولية (الحضارة البابلية والاشورية) وتتلخص بما يلي :

1. عصر الحضارات الأولى : حضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة الصينية والهندية والتي يشار اليها عهد الحضارات ، حيث استخدمت عملية التسجيل ومسك السجلات .
2. التأثير الايطالي : يعود احتمال تطور المحاسبة على اساس القيد المزدوج الى المدن الايطالية وفي عام 1494 نشر لوكا كتابه في المحاسبة اذ قدم لوكا ثلاث سجلات مهمة للتسجيل هما :
أ- سجل المذكرات (يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بالعمليات) .

ب- **سجل اليومية** يتم عمل قيد اليومية في دفتر اليومية ، ثم يتم الترحيل الى سجل الاستاذ.
ت- **سجل الاستاذ** الذي يعد مركز النظام المحاسبي ، اذ قدم لوكا نظامه على قاعدة التوازن الثنائي ، أي كل عملية اقتصادية تتطلب كل من المدين والدائن لغرض بقاء العملية بحالة توازن .

3. **التطورات اللاحقة** : أن نشوء الدولة والحاجة الى ادارة الاموال العامة زاد الاهتمام بالتطبيقات المحاسبية الا ان التطورات المحاسبية بقية تقليدية ولم يتم تطوير أي نظرية محاسبية الا ان الثورة الفرنسية في القرن السابع عشر اشرت بداية الثورة الاجتماعية والتي اثرت بدورها على الحكومات والمالية والقانون والعادات والتقاليد مما ادى الى انتقال القيد المزدوج من ايطاليا الى فرنسا ثم الى دول اخرى وفي هذه الفترة بدأت سلسلة من الدراسات المحاسبية ونتيجة لزيادة حجم الشركات تبعاً للتطورات التكنولوجية مثل الانتاج الواسع ، زاد الاهتمام بنمو الموجودات الثابتة وما يرتبط بها من إندثارات وتوزيع المصاريف العامة والمخزون اضافة الى تغير هياكل كثير من المنظمات ، اذ تحولت من مشروع فردي وشركات تضامنية الى شركات محدودة وشركات مساهمة مع زيادة تدخل الحكومة في الاعمال وفرض طلبات جديدة على المنظمات ادى الى وجود نظم محاسبية جديدة اما مساهمة القوانين الضريبية في اعتماد نظم ضريبية جديدة . ومع بداية القرن التاسع عشر حصلت تغيرات كثيرة في المحاسبة نتيجة اندماج الشركات ونمو الشركات الدولية ما ادى الى الحاجة لوجود نظم ابلاغ ورقابة داخلية وخارجية جديدة .

مببرات الحاجة الى المحاسبة الدولية (أسباب ظهور المحاسبة الدولية او اسباب الاهتمام بالمحاسبة الدولية) هي ما يلي

1. **امتداد نشاط الوحدات الاقتصادية الى المجال الدولي وما صاحبها من :**

أ- تضاعف حجم المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.

ب- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية وظهرت الشركات المتعددة الجنسية .

ت- تضاعف الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بين الدول المختلفة .

2. **ظهور المشاكل المحاسبية ذات الطبيعة الدولية ومنها:**

أ- تعدد واختلاف المبادئ والممارسات المحاسبية واللغات والعملات .

ب- اختلاف معايير التدقيق القومية وما ينجم عنها من عدم فهم وتفسير التقرير.

ت- اختلاف النظم الضريبية والتي تتعامل معها الشركات وعدم تأثيرها على تحديد الارباح الخاصة للضريبة وتقسيمها بين الدول المختلفة .

ث- ظهور مشكلة التضخم وتأثيرها على القوائم المالية .

ج- الجهود العلمية والمهنية لحل مشاكل المحاسبة ذات الطبيعة الدولية،

3. **الاهتمام المتزايد والمحاولات من اجل تحقيق التوافق في النظم المحاسبية وتوحيد الممارسات التطبيقية المحاسبية بين مختلف الدول .**

4. **تزايد الاهتمام بضرورة وضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية من قبل المستثمرين والشركات والتكتلات الاقتصادية والدول النامية.**

تعريف المحاسبة الدولية (الخلفية النظرية للمحاسبة الدولية): لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لمفهوم

المحاسبة الدولية ، وقد اسفر بحث اجري في ثلاث جامعات امريكية (نيويورك ، واشنطن ، النيوي) من ظهور ثلاث مداخل لدراسة المحاسبة الدولية اسفرت من ظهور ثلاث مفاهيم للمحاسبة الدولية هي ما يلي :

1- مفهوم المحاسبة الدولية (المدخل الوصفي المقارن) **International Accounting**

وقد عرفت المحاسبة الدولية على انها أحد فروع المحاسبة التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والبحث عن اسباب اختلافها . ويرتكز هذا التعريف على :
أ- دراسة الانظمة المحاسبية في الدول المختلفة من خلال المفاهيم والفرضيات والاسس والقواعد المحاسبية

ب-دراسة الانظمة المحاسبة للبحث عن اسباب الاختلاف من أجل الوصول الى افضل نظام.

ت-الاعتماد على الدراسة الوصفية المقارنة للفرضيات والمفاهيم والقواعد والاسس .

2- مفهوم المحاسبة العالمية (المدخل النظري) **World Accounting**

عرفت المحاسبة الدولية على انها مجموعة المعايير والمبادئ الموحدة المقبولة على المستوى الدولي للتحكم الممارسة العملية للمهنة .

وقد ركز التعريف على :

أ- ان المحاسبة نظام عالمي يجب ان تتبناها جميع الدول .

ب-هدف المحاسبة الدولية توفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية خدمة للمستثمرين الدولي .

ت-تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية من خلال الدراسات النظرية المكثفة .

3- مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الاجنبية (المدخل الخاص) **Accounting to Foreign Subsidiaries**

وقد عرفت المحاسبة الدولية على انها احد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية لشركات المتعددة الجنسية .

وركز هذا التعريف على :

أ- الممارسة السائدة في علاقة الشركة الأم (القابضة) بالشركات التابعة الأجنبية .

ب- التركيز على المشاكل المحاسبية المتعلقة بترجمة القوائم المالية الأجنبية .

ت- مبادئ توحيد القوائم المالية لشركات التابعة الاجنبية .

وفي دراسة المفاهيم السابقة يتم :

❖ مفهوم المحاسبة الدولية يكون اكثر مناسب لدراسة المحاسبة الدولية لأنه يتطلب ادراك المحاسب بالممارسات والمفاهيم والمعايير والمبادئ المحاسبية ويعتبر ايضاً ملائم لبناء اطار نظري وعملي متكامل من خلال الدراسات الوصفية (المنهج الاستقرائي) .

❖ مفهوم المحاسبة العالمية يركز اهتمامه على الاطار النظري وهذا يتطلب دراسات نظرية كثيرة بما يتلائم مع التطور العلمي للمحاسبة ويعد هدف طويل الامد .

❖ مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الاجنبية يركز على جزء بسيط من اهداف المحاسبة الدولية خاصة المشكلات ذات الطبيعة الدولية ، كما انه لا يحتوي على اطار نظري متكامل للمحاسبة الدولية .

اهداف المحاسبة الدولية تتلخص بما يلي :

1. دراسة النظم المحاسبية في دول العالم المختلفة لهدف الوصول الى نظام ملائم يلبي احتياجات تلك الدول .
2. التوصل لأسس وقواعد ومعايير دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الانظمة المحاسبية المختلفة .
3. اظهار اسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية في تقارير الشركات الدولية .
4. توفير المعلومات المالية الموحدة للشركات الدولية .
5. خدمة المستثمر الدولي من خلال توفر قوائم وتقارير مالية ملائمة لاتخاذ القرار .
6. معرفة مدى تأثير الانظمة المحاسبية المختلفة على اقتصاديات الدول المختلفة .

تأثير اختلاف المتغيرات البيئية على المحاسبة (العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية)

النظم المحاسبية لأي دولة هي نتاج لتفاعلات معقدة لمجموعات من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية والدينية ، وهذه العوامل لها تأثير كبير على طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في تلك الدول حيث ينعكس تأثيرها على القواعد والاسس والمفاهيم والاجراءات المحاسبية المعمول بها في تلك الدولة واختلاف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى بسبب اختلاف النظم المحاسبية بين الدول .

والآتي المخطط الخاص بتلك العوامل :

العوامل المؤثرة في النظم المحاسبية الدولية

عوامل اقتصادية

- 1- تدخل الدولة في أنشطة اقتصادية .
- 2- مصادر التمويل .
- 3- حجم النشاط تجاري
- 4- التكتلات والروابط الاقتصادية

عوامل الاجتماعية

- 1- درجة الحيطة والحذر
- 2- الساندة في المجتمع .
- 3- درجة السرية وعدم الثقة .
- 3- الشعور السائد اتجاه الشركات الكبيرة .
- 4- نظرة المجتمع للمحاسبة كمهنة .



عوامل سياسية

وتشريعية (قانونية)

- 1- التشريعات والنظم والقوانين
- 2- قوانين الشركات .
- 3- الحريات السياسية

عوامل دينية

- 1- المعتقدات الدينية
- 2- نظرة المجتمع للقضاء والقدر

عوامل ثقافية Gray 1988

- 1- السيطرة المهنية
- 2- السيطرة القانونية
- 3- التوحيد/ التنوع
- 4- التحفظ/ التفاؤل
- 5- السرية / الشفافية

عوامل تعليمية

- 1- المستوى التعليمي للمواطنين .
- 2- الاتجاه العام للنظام التعليمي
- 3- قدرة النظام التعليمي على تلبية حاجات المجتمع .

1- العوامل التعليمية : وتتلخص بما يلي :

أ- مستوى التعليم : تعتمد المحاسبة على استخدام الارقام والمعلومات المكتوبة وبناء على ذلك تصبح المعلومات والارقام المحاسبية قليلة الأهمية في مجتمع تسوده الامية ، وفي داخل الوحدة الاقتصادية سوف يكون من الصعب تطبيق التخطيط والرقابة المحاسبية بسبب عدم استطاعة العاملين اعداد وفهم الموازنات التقديرية والتقارير ، وكلما ارتفع مستوى التعليم في الدولة انخفضت حدة هذه المشاكل المحاسبية.

ب- **توجيه التعليم** : يلعب توجه التعليم دوراً كبيراً في تحديد الطرق والاساليب المحاسبية المستخدمة فمثلاً هل يوجد اهتمام بتدريس اصول ومبادئ المحاسبة ضمن المناهج التعليمية سوف يحدد عدد الاشخاص المدربين وعلى درجة من الالمام بقواعد من مسك الحسابات ووضع الموازنات التقديرية والتحليل المالي والتدقيق .

ت- **النظام التعليمي واحتياجات المجتمع** : عندما يتجه المجتمع الى التصنع ينشأ العديد من الشركات الكبيرة والتي تدخل في عمليات تجارية (أتمان ، عقود ايجار طويلة الأجل ، اندماج مع شركات أخرى) ومن ثم تزداد الحاجة الى اساليب محاسبية جديدة ومتطورة واشخاص متخصصين لهم دراية لفهم ومعالجة العمليات المحاسبية ، والنظام التعليم الناجح في اي دولة هو الذي يستطيع توفير التخصصات المطلوبة ويساهم في تطور النظم المحاسبية كتلبية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية .

2- **العوامل الاجتماعية** : وتتلخص بما يلي :

أ- **الحيطة والحذر**: توتر درجة التحفظ (الحيطة والحذر Conservatism) السائدة في المجتمع على تطبيق الاساليب والمبادئ المحاسبية وبصفة خاصة عند تقييم الاصول وتحديد الربح عن طريق ما يلي :

❖ تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية ، الكلفة او السوق أيهما اقل المخزون .

❖ الاعتراف بالالتزامات الطارئة او المحتملة .

❖ المبالغة في مخصص الديون المعدومة .

❖ استخدام المخصصات والاحتياطات .

ب- **السرية** : توتر درجة السرية السائدة في المجتمع بشكل مباشر على درجة الافصاح في القوائم المالية المنشورة كلما زادت درجة السرية وعدم الثقة كلما انخفض مستوى الافصاح ، اما داخليا (مستوى الوحدة الاقتصادية) كلما زادت عدم الثقة اصبح من الصعب تطبيق الرقابة الداخلية وتقييم الاداء حيث لا يسمح اي شخص لان تكون اعماله موضع رقابة لذا فان المحافظة على سرية المعلومات تؤثر على وظيفة التدقيق والرقابة .

ت- **الشعور السائد تجاه المحاسبة كمهنة** : ان نظرة المجتمع الى اهمية المحاسبة يؤثر على :

❖ مكانتها كمهنة .

❖ على نوعية من يلتحق بهذه المهنة .

❖ مدى الثقة في البيانات المحاسبية ونوع العمل الذي يقوم به المحاسب .

ففي بعض البلدان تعتبر مهنة المحاسبة مهنة ذات وضع متدني وفي بلدان اخرى يمثل المحاسب مركزاً اجتماعي

3- **العوامل القانونية والسياسية** :

أ- **تقنين المحاسبة** : في بعض الدول يحدد القانون الاساليب والطرق المحاسبية التي يجب تطبيقها وبالتالي لا يكون لمهنة المحاسبة دور في تحديد الطرق والاساليب المحاسبية وكذلك في هذه البلدان لا يوجد فرق ما بين المحاسبة لأغراض الضريبية والمحاسبة المالية ، ومن عيوب هذا الاتجاه هو ان الاشخاص الذين يسند اليهم وضع القواعد المحاسبية لا يكون لديهم الخلفية المحاسبية مما يؤثر على مدى دقة وملائمة البيانات المالية المنشورة ، **ويختلف تقنين المحاسبة ما بين الدول :**

❖ **ففي امريكا نجد لجنة البورصة وقوانين الضرائب تضع القواعد التي يجب اتباعها في معالجة بعض الانشطة الاقتصادية**

❖ **اما في المملكة المتحدة يلعب قانون الشركات دور كبير في الانشطة الاقتصادية .**

❖ **والتشريع له دور كبير في فرنسا .**

❖ **اما مصر يلاحظ النظام المحاسبي الموحد يلعب دور كبير بحكم القانون في شركات القطاع العام .**

ب- **العوامل السياسية** : توتر بعض العوامل السياسية على تعميم النظم المحاسبية وتطبيق القواعد والطرق المحاسبية في النظم المركزية تقوم الشركات العامة بأعداد تقارير تعبر عن مدى مساهمتها وتحملها للمسؤولية الاجتماعية ففي الدول النامية تطلب الحكومات من الشركات اعداد تقارير تبين تأثير نشاط الشركة على ميزان المدفوعات وايضاً التغيير في الاتجاه السياسي قد يؤدي الى ظهور الحاجة الى قواعد محاسبية جديدة يتم فرضها بواسطة القانون .

4- **العوامل الاقتصادية** : وتتلخص بما يلي :

أ- **درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي** : ففي المجتمعات الشمولية نجد أن الحكومة تمتلك معظم وسائل الانتاج وهي التي تتخذ اغلب القرارات الاقتصادية والانتاجية وتتحكم في العملية الانتاجية ففي هذه المجتمعات يتم توحيد النظام المحاسبي لتسهيل عملية التخطيط والرقابة ، اما في الدول التي تطبق النظام الاقتصادي الحر تكون الملكية الخاصة هي القاعدة مما يؤدي الى تنوع الاساليب والممارسات المحاسبية ويزداد أعداد مستخدمي المعلومات المحاسبية مثل حملة الاسهم ، الدائنون ، المقرضون ، الحكومة .

ب- **مصادر التمويل** : تعد مصادر الاموال المستثمرة وراس المال العامل في المنشأة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في النظام المحاسبي فمثلاً اذا كان المصدر الرئيسي للأموال المستثمرة وراس المال العامل هو القروض فان المعايير والمبادئ والاساليب المحاسبية تعكس متطلبات الدائنين من حيث تطبيق الحيطة والحذر في معالجة العمليات والانشطة الاقتصادية اما اذا كان راس المال المستثمر مصدره من المساهمين وحقوق الملكية فان النظام المحاسبي يوفر معلومات الى المستثمرين مثل ربحية السهم وزيادة درجة الافصاح في القوائم المالية.

ت- **النشاط على المستوى الدولي** : كلما زاد نشاط التجارة الدولية في دولة ما كلما زادت الحاجة الى تطبيق الاساليب والمبادئ المحاسبية التي تتعلق بالعمليات التي يتم تسويتها باستخدام العملات الاجنبية وعمليات ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة ، كما ان عدد وحجم الشركات التي تتعامل معها الدولة يؤثر او يؤدي الى ظهور حاجة الى اساليب ومبادئ محاسبية جديدة لأعداد القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة والشركات التابعة لها .

ث- **التضخم** : يقصد بالتضخم الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، حيث تؤثر هذه الظاهرة على صحة الارقام الواردة في القوائم المالية بسبب اعتماد الكلفة التاريخية وقد تبينت كثير من الدول اساليب مختلفة للمحاسبة واعداد التقارير المالية بما يغير من آثار التضخم وهي :

❖ المعالجات الشاملة .

❖ المعالجات الجزئية .

ج- **العلاقات والتكتلات الاقتصادية** : تلعب التكتلات الاقتصادية دور كبير في اعتماد الاساليب المحاسبية مثل السوق الاوربية المشتركة والسوق المشتركة لدول وسط امريكا وتهدف هذه التكتلات الى تحقيق التكامل بين النظم الاقتصادية والسياسية للدول المشتركة ومن ثم تكامل النظم المحاسبية كما ان الاحتكارات الدولية في اسواق بعض السبع مثل الاوبك (الدول المصدرة للبترول) حيث تسفر هذه الى توحيد نظم محاسبة التكاليف وطرق التسعير بين الدول المشتركة .

5- العوامل الثقافية :

الثقافة : تعرف الثقافة على انها مجموعة القيم والمعتقدات والاعراف والانماط السلوكية

لمجموعة من الافراد داخل المجتمع وقد حدد Hofstede 1980 ابعاد الثقافة وهي :

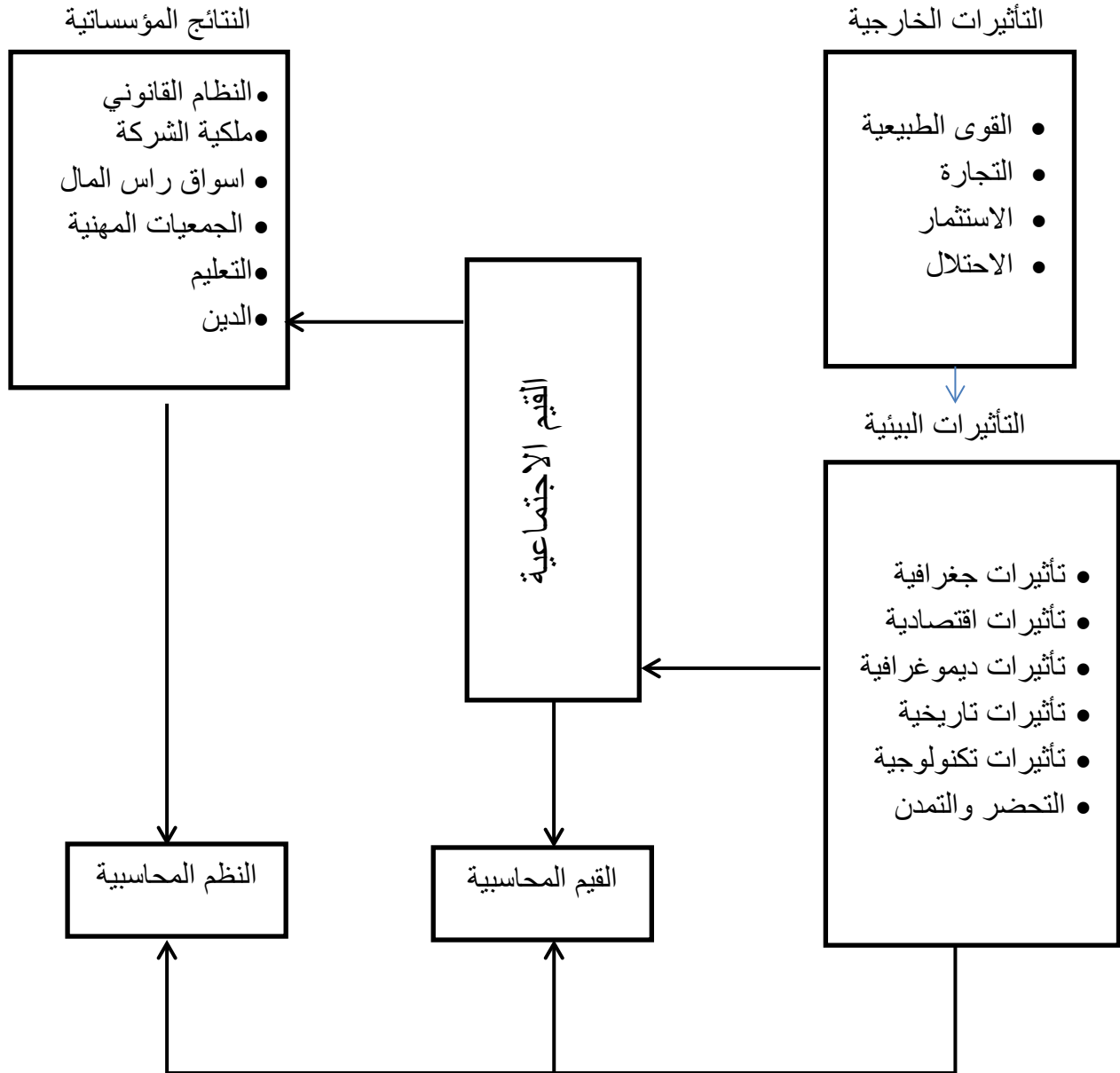
أ- **الفردية / الجماعية** : ويقصد بالفردية تحمل الفرد مسؤولية نفسه بينما الجماعية يكون الفرد مسؤول امام عائلته او مجموعته او موطنه .

ب- **الميل القوي لاستخدام السلطة / الميل الضعيف** .

ت- **الميل القوي لتجنب عدم التأكد / الميل الضعيف** .

ث- **الذكورية / الانوثة**

وقد قدم Gray 1988 نموذج الثقافة المحاسبية



ويرى Gray ان الثقافة المحاسبية هي مجموعة الافكار والمعتقدات والممارسات والعادات المحاسبية وطرائق التفكير المحاسبي والمعايير المحاسبة ووسائل الاتصال في المجتمع . وحدد في دراسته اربع قيم محاسبية التي تشكل في مجموعتها الثقافة المحاسبية :

أ- السيطرة المهنية x السيطرة القانونية : يقصد بالسيطرة المهنية تفضيل ممارسة الحكم الشخصي المهني مقابل الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابة لقانونية .

ب- التوحيد (الاتساق) x المرونة (التنوع) وتعكس هذه الفئة تفضيل الزامية توحيد التطبيقات المحاسبية بين الشركات مقابل المرونة (التنوع) في استخدام التطبيقات المحاسبية طبقاً لحالة كل شركة .

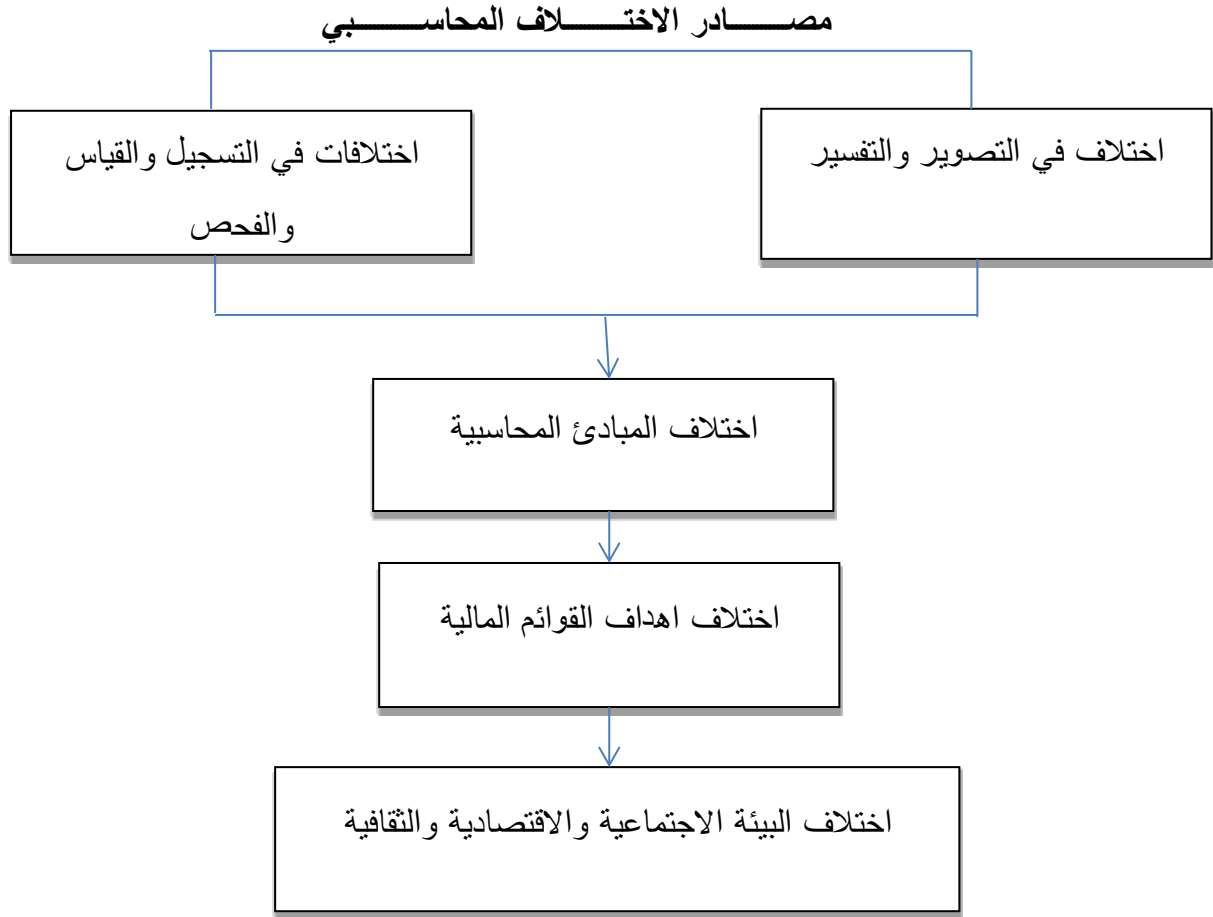
ت- التحفظ x التفاؤل : ويقصد بتفضيل مدخل التحفظ والمتضمن مراعاة الحيطة والحذر عند القياس المحاسبي من اجل السيطرة على حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث المستقبلية مقابل مدخل اكثر تفاؤلاً ، والمتضمن الاستعداد لتحمل المخاطر.

ث- السرية x الشفافية : تعد السرية الموثوقية العالية كشرط لكي يتم الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة فقط لأولئك الذين تربطهم علاقة قوية بإدارة الشركة والاطراف المسؤولة عن تمويل الشركة بشكل مباشر مقابل مدخل اكثر شفافية وافصاح عن المعلومات .

وربط Gray بين القيم المحاسبية والممارسات المحاسبية وكالاتي :

الممارسات المحاسبية	القيم المحاسبية Gray
السلطة والتنفيذ (التطبيق)	السيطرة المهنية / السيطرة القانونية
-----	التوحيد / المرونة
قياس الاصول والارباح	التحفظ / التفاؤل
الافصاح عن المعلومات	السرية / الشفافية

6- العوامل الدينية : ان الديانات بمفهومها الواسع تؤثر في المفاهيم الاساسية للمحاسبة مثلاً فأن مفهوم الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة في البلدان الاسلامية .



اشكال الاختلاف المحاسبي وتتلخص بالآتي :

1. سياسة الأخبار (الاتصال) : ترتبط سياسة الاخبار بطبيعة مصادر التمويل لكونها مصادر تمويل خاصة او قروض .
2. قياس النتيجة : فيما يتعلق في مفهوم النتيجة المحاسبية تهدف القوائم المالية في بعض الدول الى تحديد نتيجة النشاط وتصوير المركز المالي وفي البعض الاخر تركز على اداء الشركة وعناصرها .
3. قياس وتسجيل المعاملات : تتأثر عملية تسجيل المعاملات بالمعايير او القواعد المحاسبية على المستوى المحلي حيث تختلف عملية وضع المعايير او القواعد المحاسبية من دولة الى اخرى وبالتالي يمكن التمييز بين مدخلين لوضع المعايير هما ما يلي :
 - أ. مدخل يتبنى العرض العادل للمركز المالي ونتيجة الاعمال .

ب. مدخل يتبنى التطبيق القانوني .

حيث يترتب على تبني احدهما دون الاخر تأثيرات جوهرية على العديد من القضايا المحاسبية الآتية :

أ. قياس واحتساب الاندثار اما على اساس الانخفاض في قيمة الاصل خلال عمره الانتاجي (عرض عادل

(او على اساس القيمة المسموح بها للأغراض الضريبية (تطبيق قانوني) .

ب. معالجة الايجار التمويلي على اعتبار انه يأخذ شكل شراء أصل (عرض عادل) او على اعتبار

استأجر عادي (تطبيق قانوني)

ت. احتساب الرواتب التقاعدية على اساس المنافع التي ستحقق للعاملين (عرض عادل) او على اساس

المبلغ الذي يدفع فعلاً (تطبيق قانوني) .

تصنيفات النظم المحاسبية الدولية :

اتخذت تصنيفات نظم المحاسبة الدولية مداخل عدة منها **المدخل الاستنباطي** : والذي انجز هذا النوع من التصنيف

1967 Mueller في كتابه المحاسبة الدولية 1967 وقد حدد اربع مداخل لتطور المحاسبة هما كالاتي :

1- مدخل الاقتصاد الكلي : يقوم هذا المدخل على افتراضين لهما علاقة بالأعمال والاقتصاد وهما :

أ- تضع الشركات الفردية اهدافها ومن ثم تنظيم عملياتها لإنجاز تلك الاهداف .

ب- تضع الدولة سياستها ومن ثم تتبنى مجموعة من الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات .

وفي ظل مدخل الاقتصاد الكلي فان الممارسات المحاسبية للشركات تشتق وتصمم لخدمة اهداف الاقتصاد الكلي (الاقتصاد الوطني) .

2- مدخل الاقتصاد الجزئي : في ظل هذا المدخل فان الممارسات المحاسبية تطور وتشتق من مبادئ الاقتصاد

الجزئي وفي اطار ذلك فان المرتكزات الاساسية لهذا المدخل هي :

أ- تركيز شركات الأعمال على نشاطات الاعمال .

ب- الهدف الرئيسي للشركات هو البقاء والاستمرار .

ت- افضل استراتيجيات للبقاء هو تحقيق الأمتلية الاقتصادية .

ث- الممارسة المحاسبية يجب ان تشتق مفاهيمها وتطبيقاتها من التحليل الاقتصادي الجزئي .

3- مدخل المحاسبة كحقل معرفي مستقل : ينظر المدخل الى المحاسبة كوظيفة خدمية وتشتق من ممارسات

الاعمال وهنا يعد الربح القياسي العملي لممارسة نشاطات الاعمال وان الافصاح الشامل والعادل يعد مبدأ

محاسبي مقبول قبولاً عاماً .

4- مدخل المحاسبة الموحدة : ينظر الى المحاسبة على انها مجموعة من الاساليب الرقابية والادارية وفي ظل

هذا المدخل فان المحاسبة تستخدم كأداة رقابية وادارية من قبل الحكومات المركزية وبالتالي يظهر التوحيد

في القياس والافصاح والعرض بهدف توفير المعلومات الى جميع الاطراف ذات العلاقة (المخطط ، الهيئة العامة للضرائب ، المدراء) وتعد فرنسا خير مثال على ذلك .

اهداف او أغراض التصنيف المحاسبي الدولي هي ما يلي :

1. معرفة نطاق النظم المحاسبية الوطنية (لكل دولة) ومدى التشابه والاختلاف بينهما .
2. ان الدول التي تقع ضمن مجموعة محددة من التصنيف من الممكن الاستجابة للظروف الجديدة (مجموعة الدول الاوربية) .
3. معرفة لماذا تؤثر بعض الدول تأثيراً كبيراً على المحاسبة في حين لا يوجد مثل هذا التأثير في دول اخرى .
4. يساعد التصنيف واضعي السياسات المحاسبية على مستوى العالم في تحديد اتجاهات ومشكلات التوافق الدولي .
5. على المستوى الوطني يجعل التصنيف واضعي السياسة المحاسبية في وضع مثالي للتنبؤ بالمشكلات المحتملة لنظمهم المحلية وايجاد الحلول المناسبة .
6. يستند التعليم المحاسبي من التصنيف المحاسبي من خلال دراسة مداخل التصنيف .

طرق او محاولات تصنيف النظم المحاسبية الدولية هي كالاتي :

التصنيفات القائمة على الحكم الشخصي : اعتمدت هذه التصنيفات على الخصائص البيئية التي يعمل بها النظام (النظم المحاسبية) ومن اهمها دراسة Muller 1967 اقترح وضع تصنيف يتكون من 10 مجموعات للدول الاوربية التي تتبع اقتصاديات السوق حيث قام بدراسة اثر الاختلافات السياسية ، الاقتصادية ، القانونية على النظم المحاسبية مستخدماً اربعة عوامل رئيسية هما :

- ❖ درجة النمو الاقتصادي .
- ❖ درجة تعقيد النظام التجاري .
- ❖ النظام السياسي .
- ❖ خصائص الهيكل القانوني .

وقد اقترح Muller اربعة محاور اساسية لتطور النظم المحاسبية في الدول الاوربية وكالاتي :

1. المحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي- المحاسبية اداة فعالة لتخطيط السياسات الاقتصادية الوطنية (السويد).
2. المحاسبة من منظور جزئي - تكون المحاسبية اداة فعالة على مستوى القطاع الخاص (هولندا) .
3. المحاسبة كنظام مستقل - تتطور المحاسبة بتطور التطبيقات المحاسبة مثل امريكا ، بريطانيا .

4. المحاسبة الموحدة - تستخدم الحكومات المحاسبة من أجل التحكم بالاقتصاد عبر معايير واجراءات وتطبيقات محاسبية موحدة (فرنسا ، اسبانيا) .

دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة 1975-1976 AAA قدمت تطبيق يتكون من خمس مجموعات مستخدمه ثمانية عناصر كأساس للتصنيف وفق المخطط التالي :

المجموعات					عناصر التصنيف	
5	4	3	2	1		
ديمقراطية سياسة	ديمقراطية وصايا	حكم اقلية حديث	حكم اقلية شامل	حكم اقلية تقليدي	النظام السياسي	البيئة التي يعمل بها النظام المحاسبي
-----	سوق مخطط	سوق منظم (مخطط)	سوق حر	تقليدي	النظام الاقتصادي	
مجتمع مستهلك	مجتمع يسير نحو النضج	مجتمع ناهض	ما قبل النهوض	مجتمع تقليدي	درجة النمو الاقتصادي	
اهداف السياسة القومية	التخطيط والرقابة القطاعية	القياس الاجتماعي	تقييم الاداء	قرارات الاستثمار	هدف المعلومات المحاسبية	
خاص	مشترك عام وخاص	وحدة ادارية حكومية	تشريعي	قانوني	مصدر وسلطة المعايير	مختص بالنظام المحاسبي نفسه
خاص			حكومي			
-----	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	التعليم والفهم والصلاحية	
-----	خاص	قضائي	وحدة ادارية حكومية	قانوني	معايير واخلاقيات مهنية	
شركات						
-----	جهات خاصة	الجمهور	الجمهور	الحكومة	الجهة الموجه اليها	

وكانت نتيجة هذه الدراسة تقسيم العالم الى خمس اجزاء التي تؤثر على راس المال (1- بريطانيا . 2- فرنسا ، اسبانيا . البرتغال . 3- المانيا ، هولندا . 4- امريكا . 5- الدول الشيوعية) .

دراسة 1980 Nobes بنبي Nobes تصنفه على :

❖ التصنيف القائم على اساس الاقتصاد الكلي - التوحيد (الدولة) .

- ❖ التصنيف القائم على اساس الاقتصاد الجزئي - الوحدة الاقتصادية (الشركة).
- واستنتج ان النظام القانوني هو العامل المسيطر على شكل وتطور النظم المحاسبية .

التصنيفات القائمة على اساس المنهجية الاحصائية :

في عام 1978 اتجهت الدراسات نحو استخدام منهجية احصائية تطبيقية حيث قامت شركة Price Water house باعتبار الاستبانة تحتوي على اسئلة تتعلق بالتطبيقات المحاسبية في عدد كبير من الدول وتطور اغلبها على الاختلافات في التطبيقات المحاسبية حيث شملت على 233 تطبيق محاسبي في 38 دولة واعتمدت تحليل Cluster على هذه البيانات وقد تم تصنيف هذه التطبيقات حسب مجموعة من المفاهيم وعلاقتها بالمحاسبة وهي :

1- درجة ملائمة العرض (عرض القوائم المالية) .

2- اثر القانون التجاري ، اثر التضخم و التوجيه نحو مستثمر السوق المالي كمستخدم للمعلومات ، درجة المحافظة ، اثر القانون الضريبي) . وكانت النتيجة :

❖ مجموعة ترأسها المملكة المتحدة بضمنها مستعمراتها (استراليا ، فيجي ، ايرلندا ، كينيا ، جامايكا ، نيوزلندا ، سنغافورة ، جنوب افريقيا) .

❖ مجموعة تضم باقي الدول من (المانيا ، الارجننتين ، البرازيل ، امريكا ، السويد ، سويسراالخ) .

ومن اهم ما توصلت اليه هذه الدراسة هي :

1- النموذج الامريكي والنموذج البريطاني مقبول على المستوى العالمي .

2- النموذج البريطاني هو الاساس بينما النموذج الامريكي متفرع منه .

3- عدم وجود نموذج قاري اوروبي .

تصنيفات حديثة : من اهم الدراسات دراسة Nobes and Pasker 1981 حيث اعتمدا اجراء بتحليل

Cluster بأجراء تصنيف تشريحي للنظم المحاسبية وعرضها في صورة فئة (صنف) وعائلة وجنس اي يعتمد هذا التصنيف اساساً على وجود فئات رئيسية وفئات فرعية وعائلات ونقطة الاشتراك بينها هي الاصناف حيث تم

تقسيم النظم الى صنفين اساسين :

1- التوجه الكلي .

2- التوجه الجزئي .

التوجه الكلي : يتصف بالصبغة القانونية ويسعى لتحقيق الضبط والاتقان عبر توجيه المعلومات لخدمة

الدائنين والدولة كمستخدمين اساسيين لهذه المعلومات ويقسم هذا الصنف الى صنفين فرعيين هما :

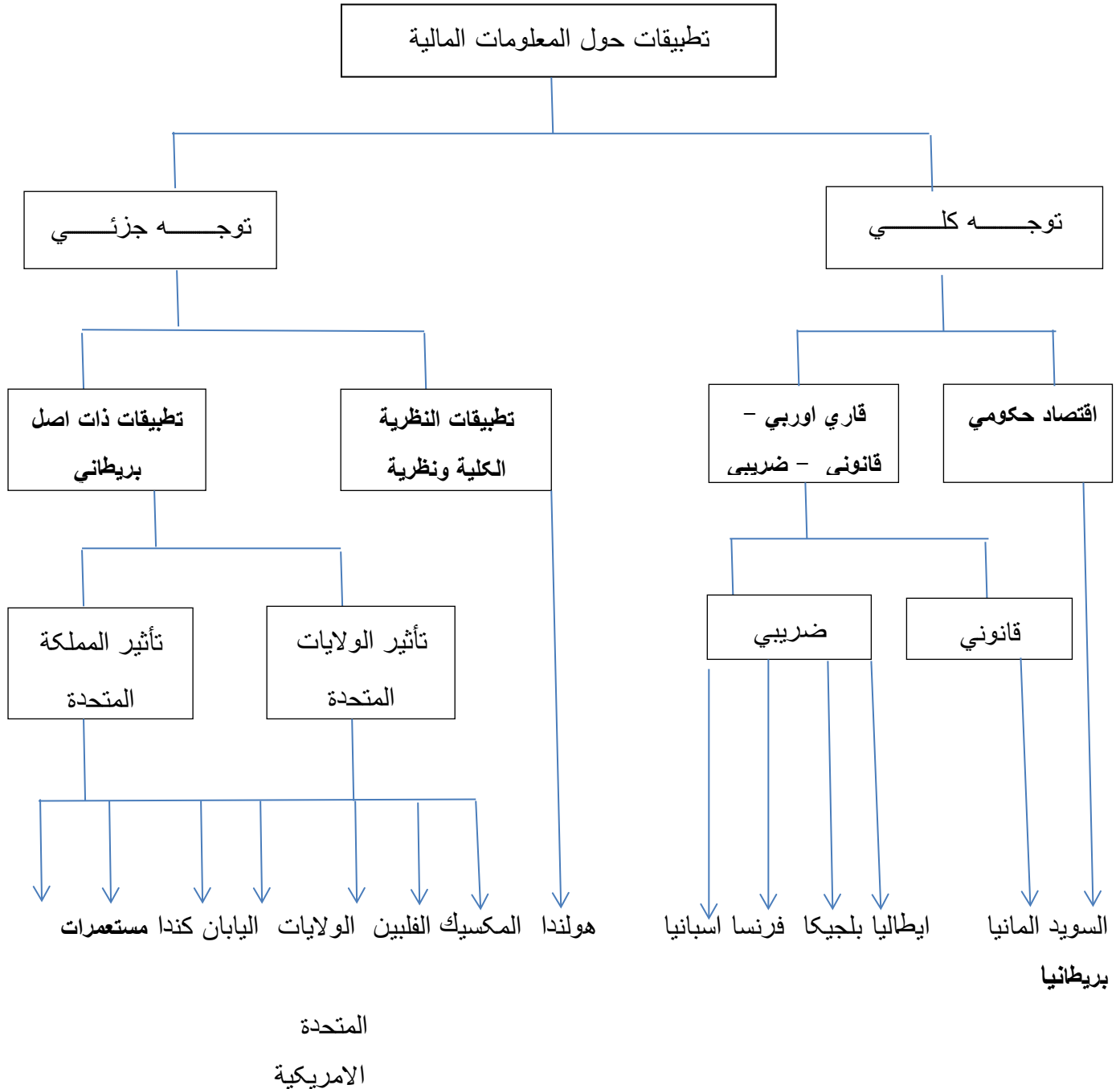
❖ النظام القاري الاوروبي : وهو نظام اما ذو قاعدة ضريبية مثل فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا

او ذو قاعدة قانونية مثل المانيا او قاعدة اقتصادية حكومية مثل السويد

التوجه الجزئي : ويهدف اساساً الى تحقيق العرض العادل والحقيقي True and Fare للوحدة الاقتصادية وتكون منه المعلومات موجهة الى المستثمرين الحاليين والمستقبلين وضمن هذا التصنيف يظهر صنفان :

1- الاول يتعلق بالنظرية الاقتصادية ونظرية المنشأة مثل هولندا .

2- الثاني مرتبط بالمنشأ البريطاني ويقسم الى عائلتين اولهما ذات تأثير من المملكة المتحدة والثانية ذات تأثير من الولايات المتحدة .



نظم الإبلاغ المالي : يعرف نظام الإبلاغ المالي الى الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية بهدف توفير وتقديم المعلومات المالية والمحاسبية الى الاطراف ذات العلاقة وعرف IASB في بيانه رقم (1) تحت عنوان (مفاهيم الإبلاغ المالي في الوحدات الاقتصادية) والإبلاغ المالي يشمل الأنشطة التي تعتمد لخدمة حاجات مستخدمي المعلومات المالية .

اهداف الإبلاغ المالي :

1- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرقبين والتي تساعدهم في صنع قرارات الاستثمار والائتمان .

2- توفر المعلومات الملائمة التي تساعد في تقييم وتوقيت وتحديد عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية قبل مقسوم الارباح .

3- الدقة في الإبلاغ من موارد الوحدة الاقتصادية .

كما ان اختلاف توجه المحاسبة نحو :

1- تحقيق التمثيل العادل للوضع المالي ونتائج الاعمال .

2- الالتزام بالمتطلبات القانونية .

ان هذا الاختلاف في التوجه المحاسبي له تأثير على العديد من المسائل المحاسبية :

1- تطبيقات الإبلاغ المالي ويقصد بها شكل ونوع القوائم المالية المعتمدة وحجم المعلومات التي تحتويها .

2- تطبيقات القياس المحاسبي : مثل اعتماد الكلفة التاريخية او الكلفة او السوق ايهما اقل .

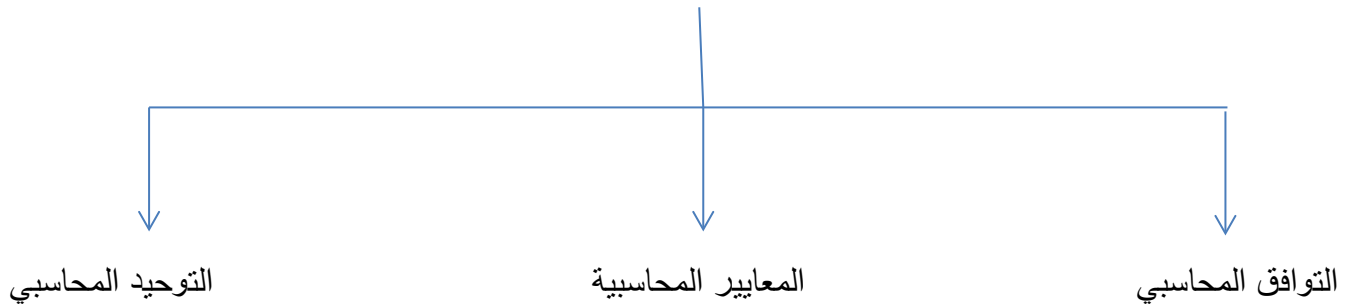
3- التنظيم والالتزام المهني : تمثل عملية التنظيم المهني وصياغة المعايير المحاسبية من قبل الجهات الراعية للصيانة .

التوافق المحاسبي او الدولي : يشير التوافق المحاسبي الدولي الى الاحتكام الى معايير محاسبية تحظى بصفة

القبول على المستوى الدولي بما يحقق الانسجام في المدرسة المحاسبية .

المفاهيم المستخدمة للتعبير من التوافق المحاسبي :

المفاهيم المستخدمة للتعبير من التوافق المحاسبي



يقصد بالتوافق من الناحية اللغوية Harmonization وتترجم على انها تنسيق واتساق وانسجام وتناغم اما من الناحية المحاسبية فتوجد ثلاث مفاهيم المذكورة في اعلاه .

التوافق المحاسبي : يتلخص بالآتي :

- 1- درجة التنسيق او التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق واشكال التقارير المالية .
 - 2- وعرف التنسيق هو عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية يوضع حدود للخلافات بينها وتحسين المعلومات المالية ما بين الدول المختلفة
- اذن التوافق ينصب في تقليل الفروقات وزيادة الاتساق في المعايير والطرق المحاسبية واشكال التقرير المالي .
- المعايرة المحاسبية (المعايير المحاسبية) : المعايرة تسعى الى الغاء الاختلافات المصرح بها من قبل السلطة . وتتضمن المعايير السياسات والطرق والاجراءات المحاسبية الواجبة التطبيق .
- التوحيد المحاسبي : يقصد بالتوحيد المحاسبي توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير على مستوى الدولي .

ويتحقق التوافق المحاسبي الدولي من خلال :

- 1- دراسة النظم المحاسبية في مختلف دول العالم .
- 2- تحديد الفروق الجوهرية فيما بين النظم المحاسبية .
- 3- بذل الجهود لإزالة الفروق الجوهرية بين الانظمة المحاسبية (توافق) .
- 4- صياغة مجموعة مترابطة من المعايير المحاسبية تحظى بقبول دولي (معايرة) .
- 5- توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على مستوى الدولي (التوحيد) .

العوامل التي اوجدت الحاجة الى توافق المحاسبي الدولي (التوحيد المحاسبي) :

- 1- زيادة التبادل التجاري العالمي وظهور شركات متعددة الجنسية .
- 2- وجود مشاكل عند اعداد القوائم المالية للشركات الدولية متعددة الجنسية .
- 3- تزايد اهمية رأس المال الدولية في التمويل والاستثمار .
- 4- ظهور تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات .
- 5- تزايد الطلب على المعلومات المالية الدولية .
- 6- اعتماد الاتحاد الدولي للبورصة (IOSCO) International Organization Of Securities Commissions اعتماده على معايير المحاسبة الدولية وحدد اذار 1998 اساس لاستخدامها وكشروط للدخول او الإدراج في سوق الاوراق المالية (الاسهم والمستندات) عبر الحدود .

أهمية التوافق المحاسبي (مزايا المنافع او مبررات دعم التوافق المحاسبي الدولي) :

- 1- امكانية تخفيض التكاليف التي تتحملها الشركات المتعددة الجنسية التي تباشر عملها في دول مختلفة .
- 2- زيادة امكانية مقارنه وفهم التقارير المالية التي يتم اعدادها في دول مختلفة .

3- امكانية تطبيق افضل الممارسات المحاسبية من خلال اتاحة الفرصة للدول التي تتميز ببيئة محاسبية لازالت في طور التكوين والاستفادة من تجارب الدول التي تتميز ببيئة محاسبية متقدمة .

4- امكانية توفير التكاليف المتعلقة ببناء المعايير المحاسبية في الدول النامية من خلال تطبيقه للمعايير المحاسبية التي تم تطويرها في دول اخرى او بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية .

المعوقات التي تواجه عملية التوافق المحاسبي الدولي :

1- **التقاليد المحلية (القومية)** : تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة من العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية فهذه العوامل تقف عائقاً امام تطبيق نظام دولي جديد كبديل للنظام المحلي .

2- **العوائق الاقتصادية** : تعمل المحاسبة ضمن نموذج اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق واساليب واجراءات محاسبية والتي تختلف جوهرياً بين الدول النامية والدول المتقدمة .

3- **العوائق التشريعية والقانونية** : تتباين المتطلبات القانونية من دولة الى اخرى مثل قانون الشركات وقانون الضريبة وغالبا ما يتم الالتزام بتطبيق المعايير بشكل اساسي على التشريع القانوني التي تفرضه الدولة .

4- **العوائق التنظيمية** : تؤدي المنظمات المهنية دوراً كبيراً في مراقبة الالتزام بتطبيق المعايير المقبولة فضعف هذه المنظمات او عدم وجودها في بعض الدول النامية يجعل من الصعب الزام الشركات العاملة في تلك الدول بالمعايير الدولية .

5- **الحالة السيادية** : وتشكل عائقاً فقد تؤدي الى عدم الرغبة في قبول تسويات تتطوي على التخلي عن الممارسات المحاسبية المحلية مقابل اخرى دولية .

مستويات التوافق (التوحيد) المحاسبي الدولي :

1- **على مستويات المبادئ** : ويقصد بالتوحيد في هذا المستوى على الاسس والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ويشمل التوحيد :

أ- توحيد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ومكوناتها .

ب- توحيد اسس ومبادئ التقييم .

ت- توحيد اسس ومبادئ وقواعد حساب التدفقات النقدية .

ث- توحيد اسس ومبادئ عرض البيانات المالية .

2- **على مستوى القواعد** : ويشمل توحيد القواعد والاجراءات المحاسبية **وتتطلب** :

أ- حصر واختيار القواعد والاجراءات والاساليب المحاسبية .

ب- عدم اعتماد القواعد والاجراءات البديلة .

3- **على مستوى التنظيم** : اي توحيد النظام المحاسبي ككل وما يقوم عليه من اسس ومبادئ وقواعد واجراءات محاسبية وفي بعض الاحيان يمتد التوحيد الى نظم التكاليف .

المعايير المحاسبية الدولية والمنظمات الدولية للمحاسبة وإصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية :

تعريف المعيار المحاسبي : بأنه قاعدة او قانون عام يتضمن قياسات محدودة يسترشد بها المحاسب في انجاز عمله عند اعداد التقارير المالية للمنشأة .

الجهات التي تقدر المعايير المحاسبية الدولية : تسعى العديد من المنظمات نحو اصدار معايير محاسبية وعملت على تطبيقها على مستوى الدولي ونشرها على المستوى الاقليمي والدولي وهي كما يلي :

المختصر	الاسم باللغة الانكليزية	الاسم باللغة العربية
EEC	European Economic Comity	المجموعة الاقتصادية الاوربية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
AFAA	the Arab Federation of Accountants and Auditors	اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC : تأسست هذه اللجنة في 1973 اثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد الفنية الرائدة في استراليا ، كندا ، فرنسا ، المانيا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، بريطانيا ، امريكا ، ايرلندا ، واوكلت اليها مهمة اعداد ونشر المعايير المحاسبية ودعم قبولها والتقييد بها ومن اهم اسهامات هذه اللجنة :

- 1- اصدرت 41 معياراً محاسبياً و 33 تفسيراً .

- 2- قامت بنشر المعايير التي اصدرتها وسعت لجعلها مقبولة على المستوى الدولي .

- 3- سعت لتحقيق التوافق بين المعايير التي صدرت عنها والمعايير المحلية للدول الاخرى .

- 4- تم اعادة هيكلة اللجنة ونظامها الاساس سنة 2000 وحل محله مجلس معايير المحاسبة الدولية من 2001 .

مجلس معايير المحاسبة الدولية : اصبح مسؤولاً عن اصدار معايير المحاسبة الدولية كما قام المجلس في 2002

بأعاده تسمية لجنة التفسيرات القائمة SIC وتبديل هذه التسمية الى لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRIC واصر 9 معايير تسمى المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية .

المعايير المحاسبية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية النافذة :

IAS 1	عرض القوائم المالية .
IAS 2	المخزون
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والإخطار
IAS 10	الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
IAS 11	عقود المقاولات
ISA 12	ضرائب الدخل
ISA 16	الممتلكات والمصانع والمعدات

ISA 17	عقود الإيجار
ISA 18	الإيراد
ISA 19	تكاليف منافع التقاعد
ISA 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
ISA 21	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
ISA 23	تكاليف الاقتراض
ISA 24	الإفصاح عن الاطراف ذات العلاقة
ISA 26	المحاسبة والتقارير عن البرامج منافع التقاعد
ISA 27	القوائم المالية الموحدة
ISA 28	المحاسبة عن الاستثمارات في منشأة زميلة
ISA 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
ISA 31	التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة
ISA 32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
ISA 33	حصة السهم من الأرباح
ISA 34	التقارير المالية المرحلية
ISA 36	انخفاض قيمة الموجودات
ISA 37	المخصصات والالتزامات والموجودات المحتملة
ISA 38	الموجودات غير الملموسة
ISA 39	لأدوات المالية : الاعتراف والقياس
ISA 40	الاستثمارات العقارية
ISA 41	الزراعة

اما المعايير المحاسبية الدولية لأعداد التقارير المالية :

IFRS 1	تبنى المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية للمرة الاولى
IFRS 2	الدفع على اساس الاسهم
IFRS 3	اندماج الاعمال
IFRS 4	عقود التأمين
IFRS 5	الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة
IFRS 6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية
IFRS 7	الادوات المالية : الإفصاح
IFRS 8	القطاعات التشغيلية
IFRS 9	الادوات المالية

IFRS 10	القوائم المالية الموحدة
IFRS 11	الترتيبات المشتركة
IFRS 12	الافصاح عن المصالح في الكيانات الاخرى
IFRS 13	القياس بالقيمة العادلة
IFRS 14	الحسابات النظامية المؤجلة
IFRS 15	الايراد من العقود مع الزبائن
IFRS 16	الايجارات

الاتحاد الدولي للمحاسبين : IFAC وهو منظمة عالمية تأسست في 1977 وتضم في عضويتها اكثر من 155 عضو و118 دولة يهدف الاتحاد الى تعزيز دور مهنة المحاسبة في العالم وتطوير الاقتصاد الدولي من خلال اعداد وصياغة معايير مهنة عالمية المستوى والتشجيع على اعتمادها وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية :

❖ معايير التدقيق الدولية وخدمات التأكيد .

❖ القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة .

❖ المعايير الدولي لوجود التدقيق (رقابة الجودة) .

❖ معايير التأهيل الدولية (التعليم المهني المحاسبي) .

❖ معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

وينفذ الاتحاد برامجه من مجموعة من اللجان وهي :

1- لجنة التعليم .

2- لجنة السلوك المهني .

3- لجنة المحاسبة المالية الادارية .

4- لجنة القطاع العام .

خصائص المعايير المحاسبية :

1- يبين المعيار طرق القياس والافصاح المحاسبي عن حساب معين (المخزون ، الاصول الثابتة) .

2- يبين المعيار طرق القياس والافصاح المحاسبي من احداث اقتصادية (انخفاض قيمة الموجودات ، التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية) .

3- الغرض من المعايير تحقيق التنسيق فيما بين القواعد المحاسبية بما يحقق اهداف المحاسبة .

4- يستخدم المعيار كمقياس لتقييم نوعية وكفاءة العمل المهني ولتحديد مدى الوفاء بالمسؤولية المهنية .

5- يستخدم المعيار لترشيد الحكم المهني في الممارسة المحاسبية .

تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية :

1- معايير خاصة بالتقارير المالية والمعلومات التي يجب الافصاح عنها : 1، 7، 14، 15، 21، 24، 29، IAS

2- معايير خاصة بقائمة الدخل : 8، 11، 18، 20، 23، 33، 35، IAS

3- معايير خاصة بالشركات وفروعها وعلاقتها بالشركات الاخرى : 22، 27، 28، 31، IAS

4- معايير خاصة بالميزانية : 10 ، 12 ، 16 ، 17 ، 19 ، 36 ، 37 ، 38 ، 40 IAS

5- معايير خاصة بالأدوات المالية : 32 ، 39 IAS

6- معايير خاصة بالقوائم المالية الخاصة : 26 ، 30 ، 34 ، 41 IAS

مداخل صياغة معايير المحاسبة الدولية :

يتجه علماء المحاسبة والباحثين الى تقسيم مداخل اصدار او صياغة معايير المحاسبة الدولية الى **مدخليين اساسيين** هما :

1- **مدخل القطاع العام :** في ظل هذا المدخل يتم وضع معايير المحاسبية بمن قبل الدولة او الهيئات الحكومية

والتي هي في الاصل تمارس رقابة على السياسات المحاسبية من خلال هيكل قانوني شامل . ان مؤيدي

هذا المدخل لوضع المعايير يبررون موقفهم **من خلال الحجج التالية :**

أ- ان وضع معايير محاسبية من قبل القطاع العام يتم تبريره بالحاجة لحماية المصلحة العامة .

ب- تنظم معايير المحاسبة من قبل القطاع العام هو الزامي من اجل تحقيق مستوى افصاح ضروري لاتخاذ القرارات .

ت- يتمتع القطاع العام بالسلطة الضرورية لفرض المعايير التي يتم صياغتها .

ث- تكون الهيئات العامة مستقلة عن معدي القوائم المالية .

ج- بإمكان الهيئات العامة استدعاء اشخاص من كفاءات متنوعة لصياغة معايير المحاسبة .

وهناك من يعارض وضع معايير من قبل القطاع العام بناءً على المبررات التالية :

أ- قد لا تأخذ الهيئة العامة بعين الاعتبار التكاليف الناتجة عن المتطلبات التي تفرضها على المؤسسات فيما

يخص اعداد وعرض المعلومة المالية .

ب- يمكن للهيئة العامة ان تتأثر بالضغوط السياسية مما يجعلها عرضة لخطر صياغة معايير محاسبية

موجهة لأغراض اخرى بدلاً من تلبية متطلبات مستخدمي التقارير المالية .

ت- اسناد مهمة وضع المعايير المحاسبية للقطاع العام يؤدي الى صياغة قواعد محاسبية صارمة من الممكن

ان يحد من ممارسة الاحكام المهنية .

ث- التنظيم من قبل القطاع العام من الممكن ان يقلص محاولات البحث في المحاسبة .

ج- قد لا تشكل عملية وضع معايير المحاسبة احد أولويات الدولة وبالتالي قد لا تكون معايير المحاسبة

مواكبة للتطور الحاصل في البيئة .

2- **مدخل القطاع الخاص :** في ظل هذا المدخل يتم وضع معايير المحاسبة من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة

والمنظمات المهنية المختصة وبشكل مستقل عن توجيهات وتدخل القوانين والحكومة .

ان وضع معايير المحاسبية من قبل القطاع الخاص يقوم على افتراض جوهرى مؤداه ان اهداف المصلحة العامة

يمكن خدمتها بطريقة افضل من قبل القطاع الخاص ولهذا فأن اللجوء الى هذا المدخل **يقدم من وجهة نظر مؤيدي**

هذا المدخل المزايا التالية :

أ- تضم الهيئات الخاصة اشخاصاً يتمتعون بدرأيه فنية ضرورية لصياغة معايير المحاسبة .

ب- ان الهيئة الخاصة لها درأيه ومعرفة بالبيئة الاقتصادية .

ت- يقدم هذا المدخل مرونة عالية لمواجهة التغيرات السريعة في البيئة المحاسبية .

لكن يرى اخرون ان هذا المدخل يعاني من التالي :

أ- افتقار القطاع الخاص الى السلطة اللازمة لقرض المعايير .

ب- التركيز على احتياجات عدد محدود من المستخدمين الذين يمارسون تأثيراً على وضع المعايير على حساب احتياجات المستخدمين الاخرين .

ت- تعاني الهيئات الخاصة من نقص في المعرفة النظرية .

أسئلة متنوعة

س 1 / اختر الإجابة الصحيحة من بين البدائل المتاحة :

1- من أسباب الاهتمام بالمحاسبة الدولية :

أ. توفير المعلومات المحاسبية الموحدة للشركات الدولية .

ب. معرفة مدى تأثير تطبيق نظام محاسبي معين على اقتصاديات الدول المختلفة .

ج. دراسة النظم المحاسبية المستخدمة في دول العالم المختلفة للوصول إلى النظام المحاسبي السليم .

د. لا شيء مما سبق . ✓

2) تتعكس درجة الحيطة والحذر السائدة في المجتمع على القوائم المالية في :

أ- زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية .

ب- تكوين المخصصات والاحتياطات . ✓

ج- عدم المبالغة في مخصص الديون المشكوك فيها والمعدومة .

د- لا شيء مما سبق .

3) " ركز أحد الكتاب على أهمية البحث النظري في المحاسبة الدولية كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي وهو صياغة

معايير وممارسات دولية للمحاسبة " فأن هذا المفهوم للمحاسبة الدولية يدخل في إطار:

أ- مفهوم المحاسبة الدولية .

ب- مفهوم المحاسبة العالمية . ✓

ج- مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الأجنبية .

د- (أ + ب)

4) من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النظام المحاسبي :

أ- درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي .

ب- مصادر الأموال .

ج- معدل التضخم السائد .

د- جميع مما سبق . ✓

5) لا يعتبر من المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية .

أ- مبدأ المعاملة الوطنية ب- مبدأ الشفافية . ✓ ج- مبدأ المعاملة بالمثل د- مبدأ التجارة العادلة .

(6) يعتبر الاتجاه الحالي للمحاسبة الدولية اتجاه نحو تحقيق :

أ- توحيد المعايير المحاسبية في دول العالم . ✓ ب- التوافق المحاسبي الدولي .ج- (أ + ب) . د- لا شيء مما سبق .

(7) المبدأ الذي يلزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ان لا تميز في إجراءاتها المحلية بين السلع المنتجة محلياً والمستوردة هو :

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية . ✓ ب- مبدأ المعاملة الوطنية . ج- مبدأ إلغاء القيود الجمركية على الواردات . د- مبدأ التجارة العادلة .

س 2/ ضع إشارة (✓) إمام العبارة الصحيحة وإشارة (x) إمام العبارة الخاطئة :

1. (✓) من أسباب الاهتمام بالمحاسبة الدولية إسهامات المنظمات المحاسبية الدولية .
2. (x) يركز المدخل الوصفي المقارن في تعريفه للمحاسبة الدولية على الممارسات السائدة في علاقة الشركة الأم بشركاتها التابعة .
3. (✓) إذا اتسم الشعور السائد اتجاه قطاع الأعمال بعدم الثقة فأن هذا يؤدي إلى إتباع مبدأ التحفظ ونقص مخرجات النظام المحاسبي .
4. (✓) تتميز النظم الاقتصادية الشمولية باستخدام النظام المحاسبي الموحد وكبر حجم المعلومات المحاسبية المنشورة .
5. (x) يتلاءم مفهوم المحاسبة العالمية (المدخل النظري) مع التطور السائد في مجال المحاسبة .
6. (✓) يعتبر ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسية أحد أسباب الاهتمام بالمحاسبة الدولية .
7. (x) يقوم مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الأجنبية على تأسيس إطار نظري متكامل للمحاسبة الدولية .
8. (x) يمكن دراسة المحاسبة الدولية من خلال المعايير المحاسبية الدولية .
9. (✓) حيث تسود الحريات السياسية يكثر الإفصاح في القوائم المالية .
10. (x) تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي يمكن ان تتبناه جميع الدول .
11. (x) يمكن القول بأن الهدف من إصدار معايير المحاسبة الدولية تحسين عملية الحصول على المعلومات في المنشآت الدولية.
12. (x) يعتبر الاتجاه الحالي للمحاسبة الدولية اتجاه نحو تحقيق توحيد المعايير المحاسبية .
13. (x) يقدم صندوق النقد الدولي العون المالي للدول الأعضاء لتمويل التنمية الاقتصادية .
14. (✓) من أهم نتائج جولة الأوروغواي تحرير تجارة الخدمات المحاسبية .
15. (✓) غياب المنظمات والجمعيات المهنية في الدول النامية أدى إلى هيمنة الجهات الرسمية على المهنة .
16. (x) تقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لما يحقق الصالح العام.
17. (✓) تنشأ اغلب المشاكل المحاسبية ذات الطبيعة الدولية نتيجة لاختلاف المعايير والممارسات المحاسبية المستخدمة في الدول المختلفة .
18. (✓) تعتبر المعايير المحاسبية الدولية بمثابة معايير دولية ملزمة للدول الاعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .
19. (x) تتساوى حقوق الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في التصويت والسحب في حالة عجز ميزان المدفوعات التجاري .
20. (✓) تهدف الاتفاقية للتجارة والتعريفات إلى تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء .

21. (✓) اعتماد معايير محاسبية على درجة عالية من الجودة يوفر الشفافية والوضوح للقوائم المالية المنشورة

22. (✓) تهدف العملة الاقتصادية إلى تحويل الاقتصاد العالمي من نموذج التخطيط الموجه داخلياً إلى نموذج

الاقتصاد الحر الذي يحقق المصلحة المتبادلة للدول المختلفة .

23. (✓) تتميز معايير المحاسبة الدولية بالمرونة من خلال تركيزها على كافة جوانب التطبيقات المحاسبية واهتمامها بالتفاصيل .

المحاسبة عن المعاملات بالعملية الأجنبية

المعالجات المحاسبية لعمليات الاستيراد والتصدير
قبل التطرق الى الجانب العملي لابد من الإلمام بالمصطلحات التالية :

مفاهيم العملة

العملة المحلية العملة الأجنبية عملة التقرير العملة الوظيفية

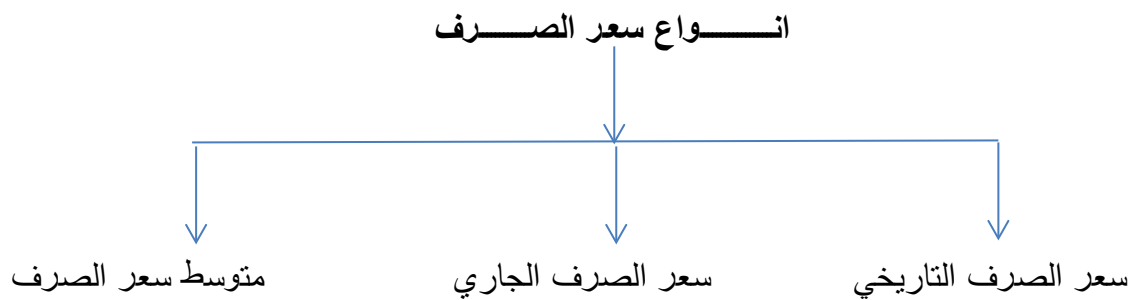
العملة المحلية : هي عملة البلد الذي تعمل به الشركة فالدينار العراقي يمثل العملة المحلية لشركة تعمل في العراق ، حيث تقوم هذه الشركة بتسجيل جميع معاملاتها (المحلية ، الأجنبية) في السجلات المحاسبية بالدينار العراقي كما تقوم بأعداد قوائمها المالية بنهاية الفترة المحاسبية بالدينار العراقي .

العملة الأجنبية : هي اي عملة خلاف العملة المعد بها القوائم المالية ، الدولار الامريكي ، اليورو، - - الخ تعد عملات اجنبية بالنسبة لتلك الشركة .

عملة التقرير : هي العملة التي تستخدمها شركة ما في تسجيل عملياتها وفي اعداد القوائم المالية الخاصة بها كما تستخدم العملة نفسها في اعداد القوائم المالية الموحدة . فالدولار يعد عملة التقرير للشركات القابضة الامريكية حيث تستخدم في اعداد قوائمها المالية وكذلك اعداد القوائم المالية الموحدة لشركات المجموعة .

العملة الوظيفية : هي عملة البيئة الاقتصادية الاساسية التي تعمل بها الشركة والتي تتولد بها المقبوضات النقدية وتنفق بها المدفوعات النقدية ، وهناك مجموعة من المؤشرات يتم اعتمادها لتحديد العملة الوظيفية للشركة وقد حدد المعيار رقم 52 الصادر من FASB جملة من المؤشرات هي :

- 1- إذا كانت اسعار بيع منتجات الشركة التابعة تتحدد من خلال المنافسة في اسواق دولية وليس السوق المحلية فان العملة الوظيفية هي عملة الشركة الأم .
 - 2- إذا كانت معظم تكاليف منتجات الشركة التابعة تدفع في السوق المحلي فان العملة الوظيفية هي العملة المحلية للشركة التابعة .
 - 3- إذا كان سوق مبيعات منتجات الشركة التابعة هو غالباً السوق المحلي وبالعملة المحلية فان العملة الوظيفية هي العملة المحلية للشركة التابعة .
 - 4- إذا كان مصدر تمويل الشركة التابعة يتم في البلد الذي تعمل فيه الشركة التابعة بالعملة المحلية فان العملة الوظيفية هي العملة المحلية للشركة التابعة .
- سعر الصرف** : هو المعدل المستخدم في تحويل عملة الى عملة اخرى في تاريخ معين يوجد عدة انواع .



سعر الصرف التاريخي : هو سعر الصرف الذي كان سائداً عند حدوث عملية مالية معينة تمت بعملة اجنبية في تاريخ سابق .

سعر الصرف الجاري : هو سعر الصرف سائداً في تاريخ اعداد القوائم المالية (اي 12/31) .

متوسط سعر الصرف : وهو المتوسط البسيط لأسعار الصرف التاريخية خلال سنة مالية ماضية .

فروقات اسعار الصرف : هو الفرق الناتج عن تحويل مبلغ بالعملة الاجنبية الى ما يعادل بالعملة المحلية باستخدام اسعار صرف مختلفة ، وتنشأ فروق اسعار الصرف عندما يختلف سعر صرف تاريخ حدوث العملية عن سعر صرف تاريخ اتمامها او نهاية السنة المالية ايها اسبق - ويترتب على فروق اسعار الصرف حدوث ارباح او خسائر ويعتمد تحديد ارباح وخسائر فروق اسعار الصرف على متغيرين هما :

1- **نوع الحساب** : بكونه حسابات نقدية تنقسم بدورها الى حسابات نقدية مدينة وهي : (النقدية ، المدينون

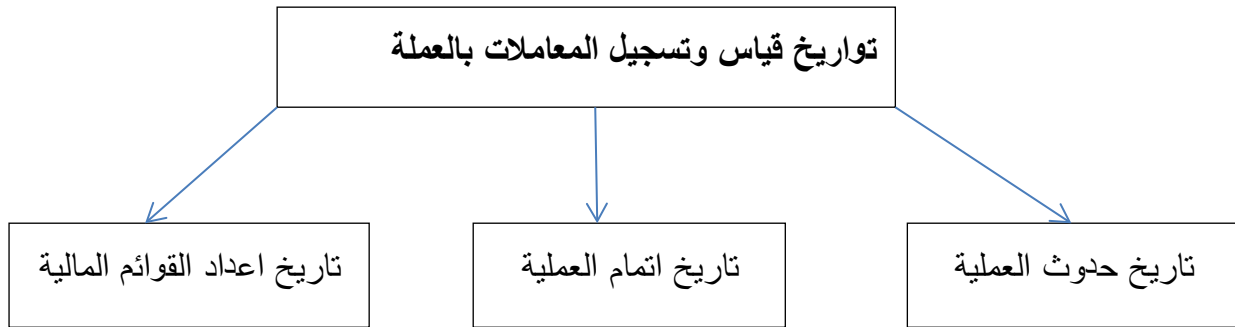
، أ . ق) و حسابات نقدية دائنة وهي (دائنون أ . د ، القروض) .

2- اتجاه سعر الصرف خلال فترة معينة (الارتفاع او الانخفاض) .

اتجاه سعر الصرف		نوع الحساب
انخفاض	ارتفاع	

بنود نقدية مدينة	ينتج عنها ارباح	ينتج عنها خسائر
بنود نقدية دائنة	ينتج عنها خسائر	ينتج عنها ارباح

قياس ارباح وخسائر فروق اسعار الصرف : وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ترتبط عملية قياس وتسجيل المعاملات بالعملة الاجنبية بثلاث تواريخ



تاريخ حدوث العملية : يتم تسجيل جميع عمليات الشركة في تاريخ حدوثها بوحدة النقد المحلية وبالنسبة للعمليات التي تتم بعملة اجنبية فتسجل بعد تحويل قيمة العملية من العملة الاجنبية الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف بتاريخ حدوث العملية .

تاريخ اتمام العملية : اذا انتهت العملية قبل انتهاء السنة المالية وكان هناك اختلاف في سعر الصرف بتاريخ حدوث العملية وبين سعر الصرف بتاريخ اتمامها فيترتب على ذلك أ . خ فروقات اسعار الصرف والتي تقفل في ح / أ . خ في نهاية السنة المالية .

تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية : في حالة عدم اتمام العملية حتى نهاية السنة المالية اوجبت المعايير المحاسبية الدولية اجراء التسويات التالية :

1- ظهور البنود النقدية بالعملة الاجنبية في الميزانية بتحويلها الى ما يعادلها بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف بتاريخ اعداد الميزانية .

2- الاعتراف بفروق اسعار الصرف الناتجة عن تسوية البنود النقدية بالعملة الاجنبية كأرباح او خسائر تخص الفترة حيث تدرج قائمة الدخل .

مثال 1/ بتاريخ 2015/7/1 باعت شركة الوافد بضاعة بالآجل الى احد عملاءها (احمد) بقيمة 10000 دولار عندما كان سعر الصرف للدولار 1300 دينار .

وفي 2015 / 11/5 حصلت الشركة نقداً المبلغ المستحق على العميل وكان سعر صرف الدولار 1350 دينار . المطلوب : اعداد قيود اليومية للأثبات العملية ومعالجة فروق اسعار الصرف .

ويكون حل المثال رقم (1) كالآتي :

1- قيد البيع : قيمة البضاعة المباعة في تاريخ 2015/7/1 = $1300 \times 10000 = 13000000$ دينار .

13000000 من د / العملاء

13000000 الى د / المبيعات

قيمة البضاعة المباعة في تاريخ 2015/11/15 = 1350 × 10000 = 13500000 دينار .
او = 10000 (1300 - 1350) = 500000 دينار

2- قيد الشراء :

13500000 من د / النقدية

الى مذكورين

13000000 د / العملاء

500000 د / أ . خ فروقات اسعار الصرف

3- قيد الاقفال :

500000 من د / أ . خ فروقات اسعار الصرف

الى د / أ . خ

مثال 2/ : بتاريخ 2015/11/1 اشترت شركة العقيل من شركة امريكية بضاعة بمبلغ 60000 دولار .

وفي 2016/3/1 قامت الشركة بسداد قيمة البضاعة بشيك فاذا علمت ان اسعار صرف الدولار مقابل

الدينار كانت بالشكل التالي :

التاريخ	سعر الصرف
2015/11/1	1250
2015/12/31	1300
2016/ 3 /1	1210

المطلوب :

- 1- حساب ارباح وخسائر فروق اسعار الصرف 2015 .
- 2- حساب ارباح وخسائر فروق اسعار الصرف 2016 .
- 3- تسجيل قيود اليومية لعام 2015 في دفاتر شركة العقيل .
- 4- بيان الاثر في د / أ . خ والميزانية في 2015/12/31 .
- 5- اعداد قيود اليومية لعام 2016 في دفاتر شركة العقيل .
- 6- بيان الاثر في د / أ . خ لعام 2016 .

الحل :

1- حساب ارباح وخسائر فروق اسعار الصرف 2015:

تاريخ الشراء 11/1 = 1250×60000 = 75000000 دينار .
في تاريخ الميزانية 12/31 = 1300 × 60000 = 78000000 دينار .
فروقات اسعار الصرف في 2015/12/31 = 3000000 دينار .
وكون حساب الدائنين من العناصر النقدية الدائنة وكون سعر الصرف ارتفع من 1250 الى 1300 فان فروق اسعار الصرف تعبر عن خسارة بـ 3000000 دينار .

2- حساب ارباح وخسائر فروق اسعار الصرف 2016 .
المرحل من عام 2016/12/31 (ح/ الدائنين) = 78000000 دينار .
المسدد في 2016/3/1 1210×60000 = 72600000 دينار .
فروقات اسعار الصرف في 2016/3/1 = 5400000 دينار .
ونظراً لأن حساب الدائنين من العناصر النقدية الدائنة وسعر الصرف انخفض الى 1210 دينار فان فروق اسعار الصرف تعتبر ارباح بمقدار 5400000 دينار .

3- قيود اليومية لعام 2015 :

أ- قيد الشراء في 1 / 11 / 2015 : 75000000 من ح / المشتريات
75000000 الى ح / الدائنين (ذمم دائنة) عملات اجنبية

ب- قيد التسوية في 31 / 12 / 2015 :

3000000 من ح / أ . خ فروقات اسعار الصرف

3000000 الى ح / الدائنين (ذمم دائنة) عملات اجنبية

ت- قيد الاقفال في 31 / 12 / 2015 :

3000000 من ح / أ . خ

3000000 الى ح / أ . خ فروقات اسعار الصرف

4- قيود اليومية لعام 2016 :

أ- قيد التسديد في 2016/3/1 :

78000000 من ح / الدائنين (ذمم دائنة) عملات اجنبية

الى مذكورين

72600000 ح/ النقدية

5400000 ح / أ . خ فروقات اسعار الصرف

ب- قيد الاقفال في 2016/12/31 :

5400000 من ح / أ . خ فروقات اسعار الصرف

5400000 الى د/أ . خ

مثال رقم 3/ في 2014/10/12 قامت شركة النور (شركة أردنية) بشراء مواد أولية من شركة المانية بسعر 1000000 يورو وتم الاتفاق على تسديد قيمة الصفقة باليورو في 2015/4/15 علماً بأن اسعار اليورو مقابل الدينار الاردني على النحو التالي :

في 2014/10/12 سعر الصرف 0,810
في 2014/12/31 سعر الصرف 0,825
في 2015/4/15 سعر الصرف 0,800

المطلوب : إثبات العمليات أعلاه في دفاتر شركة النور بافتراض أن عملة التقرير للشركة بالدينار الاردني .
الحل : 2014/10/12 شراء مواد أولية (سعر الصرف 0,810)

التسجيل في سجلات شركة النور

810000 من د / المشتريات ($0,810 \times 1000000 = 810000$ دينار أردني)

810000 الى د / ذمم دائنة عملات أجنبية (يورو)

في 2014/12/31 (سعر الصرف 0,825)

15000 من د / أ . خ فروقات اسعار الصرف $1000000 \times (0,810 - 0,825) = 15000$ دينار اردني

15000 الى د/ الذمم الدائنة عملات أجنبية (يورو)

15000 من د/أ . خ

15000 الى د / أ . خ فروقات اسعار الصرف

له

د / ذمم دائنة عملات اجنبية

منه

810000 د/ المشتريات	
<u>15000 د / أ . خ فروقات اسعار الصرف</u>	رصيد مرحل (ميزانية عمومية جانب
المجموع <u>825000</u>	المطلوبات)
	المجموع <u>825000</u>

بتاريخ 2015/4/15 (سعر الصرف 0,800)

$1000000 \times (0,800 - 0,825) = 25000$ دينار اردني

25000 من د/ ذمم دائنة عملات اجنبية

25000 الى د / أ . خ فروقات اسعار الصرف

25000 من د / أ . خ فروقات اسعار الصرف

25000 الى د/ أ. خ

800000 من د/ ذمم دائنة عملات اجنبية

800000 الى د/ النقدية (نقدية عملات اجنبية)

ترجمة القوائم المالية الاجنبية

تعريف ترجمة العملة الاجنبية : وهي التعبير بواسطة العملة المحلية من مبالغ او عمليات تم قياسها بواسطة عملة اجنبية اي ان ترجمة القوائم المالية تعني تعبير وحدة القياس في هذه القوائم من العملة الاجنبية الى العملة المحلية التي تستخدمها الشركة الام او الشركة القابضة في اعداد القوائم المالية الموحدة .

اهداف ترجمة القوائم المالية الاجنبية :

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الامريكية في المعيار رقم 52 اهداف ترجمة القوائم المالية الاجنبية وهي كما يلي :

1- تقديم معلومات تتفق بوجه عام مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لتغير سعر الصرف على التدفقات النقدية من الشركة التابعة الى الشركة القابضة وعلى حقوق الملكية فيها .

2- ان تعكس القوائم المالية الموحدة النتائج في الوحدات الاجنبية كما تم قياسها بالعملة المحلية لهذه الوحدات وطبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة في بلد الشركة القابضة .

طرق ترجمة القوائم المالية الاجنبية :

1- طريقة البنود المتداولة / غير المتداولة: بموجب هذه الطريقة يتم ترجمة القوائم المالية الاجنبية كما يلي

:

أ- تترجم الاصول والالتزامات النقدية بسعر الصرف الجاري في تاريخ الميزانية .

ب- تترجم عناصر الاصول والالتزامات غير النقدية وحقوق الملكية بسعر الصرف السائد في تاريخ حدوث كل عنصر فيها اي باستخدام سعر الصرف التاريخي .

ت- تترجم عناصر الايرادات والمصروفات في قائمة الدخل باستخدام متوسط اسعار الصرف السائد خلال الفترة المالية فيما عدا البنود التي لها علاقة مباشرة بالميزانية (الاندثار ، كلفة البضاعة المباعة) حيث تترجم طبقاً لسعر الصرف المستخدم في ترجمة بنود الميزانية المتعلقة بها .

ث- ارباح وخسائر الترجمة المتحققة والخسائر غير المتحققة الناتجة من تغير اسعار الصرف يتم الاعتراف بها في دخل الفترة التي تغير سعر الصرف خلالها اما الارباح غير المتحققة فيتم تأجيل الاعتراف بها لحين تحقيقها .

2- طريقة البنود النقدية / غير النقدية : بموجب هذه الطريقة يتم ترجمة القوائم كما يلي :

أ- تترجم الاصول والالتزامات النقدية طبقاً لسعر الصرف الجاري في تاريخ الميزانية .
ب- تترجم الاصول والالتزامات غير النقدية وحقوق الملكية باستخدام سعر الصرف التاريخي السائد وقت اقتناء الاصل او حدوث الالتزام .

ت- تترجم بنود قائمة الدخل بحساب متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة ما عدا البنود التي لها علاقة مباشرة ببنود الميزانية فتترجم باستخدام سعر الصرف المستخدم في البنود المرتبطة بها .
ث- ارباح وخسائر الترجمة المتحققة وكذلك الخسائر غير المتحققة يتم الاعتراف بها في حساب دخل الفترة التي حدث فيها تغير سعر الصرف اما الارباح والخسائر غير المتحققة يتم تأجيلها الى تحقق .

3- الطريقة الزمنية : تقوم هذه الطريقة على اساس ترجمة الاصول والالتزامات والمصروفات

والايرادات بطريقة تحافظ على اساس القياس التي كانت متبعة في اعداد القوائم المالية الاجنبية . اي ان عملية عملة الترجمة تغير وحدة القياس النقدي دون ان تغير اساس القياس . وهي كالآتي :

أ- الاصول والالتزامات التي تظهر بالميزانية بالأسعار الجارية (النقدية ، أ . ق . أ . د) .
ب- الاصول والالتزامات التي تسجل على اساس القيمة الأستبدالية او القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً يتم ترجمتها باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ الميزانية (البضاعة ، المدينون ، الاستثمارات القصيرة الاجل) .

ت- الاصول والالتزامات التي تم تقويمها على اساس تاريخي (الكلفة التاريخية) يتم ترجمتها الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الذي كان سائداً في تاريخ العملية (الاصول الثابتة) .

ث- الايرادات والمصروفات يجب ان تترجم باستخدام سعر الصرف السائدة وقت حدوث العملية (سعر الصرف الجاري وقت وقوع كل عملية) وغالباً ما يتم اعتماد متوسط سعر الصرف خلال المدة المحاسبية التي تعد عنها القوائم المالية فيما عدا العمليات المرتبطة مباشرة ببنود الميزانية فيجربى ترجمتها طبقاً لأسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود المتعلقة بها .

ج- ارباح وخسائر الترجمة تظهر مباشرة ضمن عناصر تحديد دخل الفترة المحاسبية التي يتغير فيها سعر الصرف .

جدول يوضح عناصر الميزانية وكشف الدخل واسعار صرفها الجاري والتاريخي للطرق الثلاث السابقة

سعر الصرف		عناصر الميزانية وكشف الدخل
سعر الصرف التاريخي	سعر الصرف الجاري	
	✓	النقدية
✓		استثمارات بالكلفة
	✓	استثمارات بسعر السوق
	✓	المدينون واوراق القبض
	✓	مخصص الديون المعدومة
	✓	مخصص مصاريف القطع
✓		مخزون سلعي بالكلفة
	✓	مخزون سلعي بسعر السوق
	✓	مخزون يتم انتاجه طبقاً لعقد محدد القيمة مسبقاً
✓		المصاريف المدفوعة مقدماً
✓		الاصول الثابتة
✓		الاندثار
✓		اصول غير ملموسة
	✓	الدائنون واوراق الدفع
	✓	الالتزامات طويلة الاجل
✓		راس المال
✓		الإرباح المحتجزة

ملاحظة :

❖ البنود النقدية وتشمل: (النقدية ، المدينون ، اوراق القبض ، الدائنون ، اوراق الدفع ، القروض القصيرة والطويلة الاجل)

❖ البنود غير النقدية وتشمل : (الاصول والالتزامات الاخرى وحقوق الملكية) .

❖ تعامل القروض بأنواعها بموجب الطريقة الزمنية حيث تترجم او تعادل بسعر الصرف الفوري (الجاري).

4- **طريقة سعر الصرف الجاري** : تعتمد هذه الطريقة سعر صرف واحد للترجمة وهو السعر السائد في

تاريخ اعداد القوائم المالية الاجنبية (سعر الاقفال في تاريخ الميزانية) وتتلخص بالآتي :

أ- تترجم كل الاصول والالتزامات في الميزانية باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ اعداد الميزانية

ب- التحويلات النقدية من الشركة التابعة الى الشركة القابضة تترجم بسعر الصرف السائد في تاريخ هذه التحويلات .

ت- تترجم عناصر الايرادات والمصروفات على اساس متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة او بالمعدل الجاري

ث- ارباح وخسائر الترجمة لا تدخل في ح/ أ . خ للفترة ولكن يخصص لها حساب مستقل يظهر رصيده

ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي .

الجدول التالي يوضح ملخص الطرق الاربعة المختلفة لترجمة عناصر الميزانية

العنصر	متداولة وغير متداولة	نقدية وغير نقدية	الزمنية	السعر الجاري
النقدية	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري
المديون واوراق القبض	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري
المخزون بسعر السوق	السعر الجاري	السعر التاريخي	السعر الجاري	السعر الجاري
المخزون بسعر الكلفة	السعر الجاري	السعر التاريخي	السعر التاريخي	السعر الجاري
استثمارات قصيرة الاجل بسعر السوق	السعر الجاري	السعر التاريخي	السعر الجاري	السعر الجاري
استثمارات قصيرة الاجل بالكلفة	السعر الجاري	السعر التاريخي	السعر التاريخي	السعر الجاري
الاصول الثابتة	السعر التاريخي	السعر التاريخي	السعر التاريخي	السعر الجاري
الدائون واوراق الدفع	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري
الالتزامات طويلة الاجل	السعر التاريخي	السعر الجاري	السعر الجاري	السعر الجاري
حقوق المساهمين(راس المال)	السعر التاريخي	السعر التاريخي	السعر التاريخي	السعر التاريخي
او حقوق المساهمين (راس المال)	سعر الصـرف السائد في تاريخ اصدار الاسهم			

معالجة ارباح وخسائر الترجمة وفقاً للطرق الاربعة

طريقة الترجمة	نتيجة الترجمة	خسائر متحققة	ارباح متحققة	خسائر غير متحققة	ارباح غير متحققة
طريقة العناصر المتداولة / غير المتداولة	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف
طريقة العناصر النقدية / غير النقدية	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف
طريقة الزمنية	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف	تظهر ضمن دخل الفترة التي تغير فيها سعر الصرف
طريقة السعر الجاري	لا تظهر في د / أ . خ ولكن تظهر في د / مستقل ضمن حقوق الملكية	لا تظهر في د / أ . خ ولكن تظهر في د / مستقل ضمن حقوق الملكية	لا تظهر في د / أ . خ ولكن تظهر في د / مستقل ضمن حقوق الملكية	لا تظهر في د / أ . خ ولكن تظهر في د / مستقل ضمن حقوق الملكية	لا تظهر في د / أ . خ ولكن تظهر في د / مستقل ضمن حقوق الملكية

جدول يوضح ملخص الطرق الاربعة المختلفة لترجمة عناصر قائمة الدخل

العنصر	المتداولة / غير المتداولة	النقدية / غير النقدية	الزمنية	سعر الصرف الجاري ()
الإندثار	على اساس السعر التاريخي	متوسط سعر الصرف الجاري	متوسط سعر الصرف الجاري	متوسط سعر الصرف الجاري
المصروفات والإيرادات	متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة المحاسبية	متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة المحاسبية	متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة المحاسبية	متوسط سعر الصرف السائد خلال الفترة المحاسبية
توزيعات الأرباح	سعر الصرف الجاري في تاريخ التوزيعات	على اساس سعر الصرف السائد وقت اجراء التوزيعات	سعر صرف تاريخي اي في تاريخ التوزيعات	سعر صرف تاريخي اي في تاريخ التوزيعات
تكلفة البضاعة المباعة	متوسط سعر الصرف السائد مثل الإيرادات والمصروفات	●	**	متوسط سعر الصرف خلال الفترة

● ● تكلفة البضاعة المباعة (النقدية / غير النقدية)

1- مخزون اول المدة و اخر المدة يتم ترجمته باعتباره بنداً من البنود غير النقدية باستخدام سعر الصرف التاريخي بتاريخ شرائه او متوسط سعر الصرف الذي كان سائداً خلال فترة الشراء .

2- المشتريات تعدل على اساس متوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية .

** تكلفة البضاعة المباعة (الزمنية)

1- مخزون اول المدة : يتم ترجمته او تعديله على اساس سعر الصرف في 12/31 من السنة السابقة .

2- مخزون اخر المدة : يتم ترجمته او تعديله على اساس سعر الصرف في 12/31 من السنة الحالية .

3- المشتريات : تعدل على اساس متوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية .

ملاحظة :

1- الضرائب : تعدل على اساس متوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية .

2- السعر التاريخي : هو سعر الصرف الجاري في تاريخ اقتناء الاصل .

3- توزيعات الأرباح : اما اذا حدث توزيع الأرباح اكثر من مرتين يتم ترجمة البند على اساس متوسط سعر الصرف السائد في تاريخ اجراء التوزيعات .

مثال رقم 1 : فيما يلي القوائم المالية لشركة اردنية تابعة لأحدى الشركات القابضة في سوريا والتي تمتلك 100% من اسهم الشركة الاردنية في 2015/12/31 .

الميزانية العمومية في 2015/12/31 (المبالغ بالآف الدنانير الاردنية)

المطلوبات وحق الملكية		الموجودات	
المبالغ	العناصر	المبالغ	العناصر
60000	الالتزامات المتداولة	30000	النقدية
126000	قروض طويله الاجل	45000	المدينون
300000	راس المال	75000	المخزون
114000	ارباح المحتجرة	450000	الاصول الثابتة
600000	مجموع الالتزامات وحق الملكية	600000	مجموع الاصول

قائمة الدخل في 2015/12/31 (المبالغ بالآف الدنانير الاردنية)

المبالغ	البيانات
540000	ايرادات المبيعات
(300000)	- كلفة البضاعة المباعة
240000	= مجمل الربح
(6000)	- الاندثار
(114000)	- مصاريف اخرى
120000	= صافي الربح التشغيلي الخاضع للضريبة
(12000)	- الضريبة 10%
108000	= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة

قائمة الارباح المحتجرة في 2015/12/31 (المبالغ بالآف الدنانير الاردنية)

المبالغ	البيانات
9000	الارباح المحتجرة في 2015/1/1

108000	ارباح العام 2015 (صافي الربح)
(3000)	- تطرح توزيعات الارباح
<u>114000</u>	= الارباح المحتجزة في 2015/12/31

فاذا علمت :

- 1- ان سعر صرف الدينار الاردني مقابل الليرة السورية في تاريخ اصدار الاسهم 70 ل . س .
- 2- ان سعر صرف الدينار الاردني مقابل الليرة السورية في تاريخ اقتناء الاصول الثابتة ونشأة الالتزامات طويلة الاجل هو 68 ل . س .
- 3- ان سعر صرف الدينار الاردني مقابل الليرة السورية في 2014/12/31 يعادل 67 ل . س .
- 4- متوسط سعر الصرف خلال عام 2014 يعادل 68,5 ل . س .
- 5- سعر الصرف في 2015/12/31 يعادل 72 ل . س .
- 6- متوسط سعر الصرف خلال عام 2015 يعادل 70,5 ل . س .
- 7- متوسط سعر الصرف في تاريخ توزيعات الارباح يعادل 71 ل . س .
- 8- رصيد مخزون اخر المدة في 2014/12/31 (90000 دينار اردني) وقد تم شراء هذا المخزون خلال الربع الاخير من عام 2014 وبلغ متوسط سعر الصرف للدينار الاردني خلال هذه الفترة 71,5 ل . س .
- 9- بلغ صافي المشتريات خلال عام 2015 (285000 دينار اردني) .
- 10- تم شراء مخزون آخر المدة خلال الربع الاخير من عام 2015 وبلغ متوسط سعر الصرف خلال الفترة 71,75 ل . س .
- 11- رصيد الارباح المحتجزة في 2015/1/1 يعادل 603000 ل . س .
- 12- كانت توزيعات الارباح لعام 2015 (3000) دينار اردني .

المطلوب : ترجمة القوائم المالية للشركة الاردنية وفق الطرق الاربعة .

1- الحل بموجب الطريق الاولي (الطريقة المتداولة / غير المتداولة)

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2015/12/31

البيانات	الكلفة التاريخية (دينار اردني)	سعر الصرف	المبالغ (ل . س .)
ايرادات المبيعات	540000	70,5	38070000
- كلفة البضاعة المباعة	(300000)	70,5	(21150000)
= مجمل الربح	240000		16920000
- الاندثار	(6000)	68	(408000)
- المصدوفات الاخرى	(114000)	70,5	(8037000)
= صافي الربح قبل الضريبة	120000		8475000
- ضريبة الدخل بنسبة 10%	(12000)	70,5	(846000)
= صافي الربح بعد الضريبة	108000		7629000

قائمة الارباح المحتجزة بتاريخ 2015/12/31

البيانات	المبالغ (دينار اردني)	سعر الصرف	المبالغ (ل . س .)
رصيد الارباح المحتجزة 2015/1/1	9000		603000

7629000		108000	صافي الربح لعام 2015
(213000)	71	(3000)	توزيعات الارباح
8019000		114000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/12/31

كشف الميزانية كما هي عليه في 2015/12/31 (المبالغ بالآلاف ل . س .)

المبالغ بالآلاف (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ بالآلاف الدينار الاردنية	البيانات
2160000	72	30000	النقدية
3240000	72	45000	المدينون
540000	72	75000	المخزون
30600000	68	450000	الاصول الثابتة
41400000		600000	أجمالي الاصول
4320000	72	60000	الالتزامات المتداولة
8568000	68	126000	قروض طويلة الاجل
21000000	70	300000	راس المال
8019000		114000	الارباح المحتجزة
(507000)			تسوية فروقات اسعار (خسائر تغير سعر الصرف)
41400000		600000	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

ملاحظات حول الحل :

- 1- تم استخراج تسوية فروقات الاسعار الناجمة عن ترجمة القوائم المالية من الفرق بين اجمالي الاصول بعد الترجمة واجمالي الالتزامات وحقوق الملكية .
- 2- النتيجة السالبة تشير الى خسائر التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية في جانب الخصوم بإشارة سالبة.
- 3- النتيجة الموجبة تشير الى ارباح التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية في جانب الخصوم بإشارة موجبة.
- 4- ضريبة الدخل تعامل في ترجمتها معاملة المصدقات الاخرى .

2- الحل بالطريقة الثانية : الطريقة النقدية / غير النقدية :

جدول ترجمة كلفة البضاعة المباعة

المبلغ بالعملة السورية (ل . س .)	سعر الصرف	الكلفة بالدينار الاردني	البيانات
6435000	71,5	90000	مخزون اول المدة 205/1/1
20092500	70,5	285000	+ المشتريات

(5381250)	71,75	(75000)	- مخزون اخر المدة 2015/12/31
21146250		300000	= كلفة البضاعة المباعة

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2015/12/31

المبالغ (ل . س .)	سعر الصرف	الكلفة التاريخية (دينار اردني)	البيانات
38070000	70,5	540000	ايرادات المبيعات
(21146250)		(300000)	- كلفة البضاعة المباعة
16923750		240000	= مجمل الربح
(408000)	68	(6000)	- الابدئار
(8037000)	70,5	(114000)	- المصدروفات الاخرى
8478750		120000	= صافي الربح قبل الضريبة
(846000)	70,5	(12000)	- ضريبة الدخل بنسبة 10%
7632750		108000	= صافي الربح بعد الضريبة

قائمة الارباح المحتجزة بتاريخ 2015/12/31

المبالغ (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ (دينار اردني)	البيانات
603000		9000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/1/1
7632750		108000	صافي الربح لعام 2015
(213000)	71	(3000)	توزيعات الارباح
8022750		114000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/12/31

كشف الميزانية كما هي عليه في 2015/12/31 (المبالغ بالآلاف ل . س .)

المبالغ بالآلاف (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ بالآلاف الدنانير الاردنية	البيانات
2160000	72	30000	النقدية
3240000	72	45000	المدينون
5381250	71,75	75000	المخزون
30600000	68	450000	الاصول الثابتة
41381250		600000	أجمالي الاصول
4320000	72	60000	الالتزامات المتداولة
9072000	72	126000	قروض طويلة الاجل
21000000	70	300000	راس المال

8022750		114000	الارباح المحتجزة
(1033500)			تسوية فروقات اسعار (خسائر تغير سعر الصرف)
41381250		600000	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

3- الحل : بالطريقة الثالثة (الطريقة الزمنية) :

جدول ترجمة كلفة البضاعة المباعة

المبلغ بالعملة السورية (ل . س .)	سعر الصرف	الكلفة بالدينار الاردني	البيانات
6030000	67	90000	مخزون اول المدة 205/1/1
20092500	70,5	285000	+ المشتريات
(5400000)	72	(75000)	- مخزون اخر المدة 2015/12/31
20722500		300000	= كلفة البضاعة المباعة

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2015/12/31

المبالغ (ل . س .)	سعر الصرف	الكلفة التاريخية (دينار اردني)	البيانات
38070000	70,5	540000	ايرادات المبيعات
(20722500)		(300000)	- كلفة البضاعة المباعة
17347500		240000	= مجمل الربح
(408000)	68	(6000)	- الإلتئار
(8037000)	70,5	(114000)	- المصروفات الاخرى
8902500		120000	= صافي الربح قبل الضريبة
(846000)	70,5	(12000)	- ضريبة الدخل بنسبة 10%
8056500		108000	= صافي الربح بعد الضريبة

قائمة الارباح المحتجزة بتاريخ 2015/12/31

المبالغ (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ (دينار اردني)	البيانات
603000		9000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/1/1
8056500		108000	صافي الربح لعام 2015
(213000)	71	(3000)	توزيعات الارباح
8446500		114000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/12/31

كشف الميزانية كما هي عليه في 2015/12/31 (المبالغ بالآلاف ل . س .)

المبالغ بالآلاف (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ بالآلاف الدنانير الاردنية	البيانات
2160000	72	30000	النقدية
3240000	72	45000	المدينون
5400000	72	75000	المخزون
30600000	68	450000	الاصول الثابتة

41400000		600000	أجمالي الاصول
4320000	72	60000	الالتزامات المتداولة
9072000	72	126000	قروض طويلة الاجل
21000000	70	300000	راس المال
8446500		114000	الارباح المحتجزة
(1438500)			تسوية فروقات اسعار (خسائر تغير سعر الصرف)
41400000		600000	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

4- الحل بالطريقة الرابعة (طريقة السعر الجاري) :

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية بتاريخ 2015/12/31

المبالغ (ل . س .)	سعر الصرف	الكلفة التاريخية (دينار اردني)	البيانات
38070000	70,5	540000	ايرادات المبيعات
(21150000)	70,5	(300000)	- كلفة البضاعة المباعة
16920000		240000	= مجمل الربح
(423000)	70,5	(6000)	- الاندثار
(8037000)	70,5	(114000)	- المصدروفات الاخرى
8460000		120000	= صافي الربح قبل الضريبة
(846000)	70,5	(12000)	- ضريبة الدخل بنسبة 10%
7614000		108000	= صافي الربح بعد الضريبة

قائمة الارباح المحتجزة بتاريخ 2015/12/31

المبالغ (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ (دينار اردني)	البيانات
603000		9000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/1/1
7614000		108000	صافي الربح لعام 2015
(213000)	71	(3000)	توزيعات الارباح
8004000		114000	رصيد الارباح المحتجزة 2015/12/31

كشف الميزانية كما هي عليه في 2015/12/31 (المبالغ بالآلاف ل . س .)

المبالغ بالآلاف (ل . س .)	سعر الصرف	المبالغ بالآلاف الدينار الاردنية	البيانات
2160000	72	30000	النقدية
3240000	72	45000	المدينون
5400000	72	75000	المخزون

32400000	72	450000	الاصول الثابتة
43200000		600000	أجمالي الاصول
4320000	72	60000	الالتزامات المتداولة
9072000	72	126000	قروض طويلة الاجل
21000000	70	300000	راس المال
8004000		114000	الارباح المحتجزة
804000			تسوية فروقات اسعار الصرف العملات الاجنبية (ارباح)
			(
43200000		600000	أجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

مثال رقم 2/ فيما يلي القوائم المالية لأحدى الشركات الاماراتية التابعة لشركة عراقية بتاريخ 2008/12/31 .
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2008 /12/31

المبالغ	البيانات
---------	----------

80000		ايرادات المبيعات
		تطرح : <u>كلفة البضاعة المباعة</u>
	20000	مخزون اول المدة
	35000	+ المشتريات
	(40000)	- مخزون اخر المدة
(15000)	_____	= كلفة البضاعة المباعة
65000		= مجمل الربح
	(3000)	يطرح : الاندثار
	(12000)	مصاريف التشغيل
(15000)	_____	= مجموع المصاريف
50000		= صافي الربح بعد الضريبة
(4000)		- الضريبة
<u>46000</u>		= صافي الربح بعد الضريبة

علماً بان رصيد الارباح المحتجزة في 2008/1/1 14000 درهم اماراتي وتوزيعات الارباح خلال العام 30000 درهم اماراتي وادناه قائمة المركز المالي للشركة التابعة .

قائمة المركز المالي كما هي عليه في 2008/12/31 (المبالغ بالدرهم الاماراتية)

المبالغ	الخصوم وحقوق الملكية	المبالغ	الاصول
90000	راس المال	50000	الاصول الثابتة
30000	ارباح محتجزة	40000	المخزون
20000	التزامات طويلة الاجل	20000	المدينون
5000	دائنون	25000	اوراق القبض
5000	اوراق الدفع	15000	النقدية
150000	اجمالي الخصوم وحقوق الملكية	150000	أجمالي الاصول

إذا علمت :

- 1- سعر الصرف في تاريخ اصدار الاسهم 1 درهم = 12 دينار عراقي .
- 2- سعر الصرف في تاريخ اقتناء الاصول الثابتة 1 درهم = 12,5 دينار عراقي .
- 3- سعر الصرف عند الحصول على القروض طويلة الاجل 1 درهم = 13 دينار عراقي .
- 4- سعر الصرف في 2007/ 12/31 1 درهم = 13,5 دينار عراقي .
- 5- سعر الصرف في 2008/12/31 1 درهم = 14 دينار عراقي .
- 6- سعر الصرف بتاريخ اجراء توزيعات الارباح 1 درهم = 14,5 دينار عراقي .

- 7- سعر الصرف خلال فترة شراء بضاعة 2008/1/1 1 درهم = 11,5 دينار عراقي .
 - 8- سعر الصرف خلال فترة شراء بضاعة 2008/12/31 1 درهم = 15,5 دينار عراقي .
 - 9- متوسط سعر الصرف خلال عام 2007 يعادل 10 دينار عراقي .
 - 10- متوسط سعر الصرف خلال عام 2008 يعادل 15 دينار عراقي .
 - 11- رصيد الارباح المحتجزة في 2008/1/1 يعادل 193200 دينار عراقي .
- المطلوب : ترجمة القوائم المالية للشركة وفق الطرق الاربعة .

المحاسبة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار - تأثير التضخم على الشركات

تعريف التضخم : هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وعليه فان التضخم يؤدي الى انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد ، ولما لهذا الانخفاض من اثار سلبية على المعلومات الواردة في القوائم المالية بكونها لا تعبر عن الواقع الحقيقي للشركة او الوحدة الاقتصادية .

وقد وردة في هذا المعيار ما يلي :

- 1- يجب تعديل قيم جميع بنود القوائم المالية والارقام المقارنة للعام الماضي .
- 2- يجب الافصاح بشكل منفصل عن المكاسب والخسائر الناتجة عن عملية اعادة التقدير .
- 3- يجب ان توضح قائمة الدخل المكاسب والخسائر الناتجة عن اعادة التقدير بنودها من المصروفات والايادات.

اهمية تعديل اثار التضخم :

تقضي الاثار السلبية للتضخم على القوائم المالية بأهمية التعديلات اللازمة للبيانات المحاسبية المسجلة بالكلفة التاريخية من اجل الوصول الى قياس نتائج الاعمال والمركز المالي بصورة تعطي تعبيراً حقيقياً عن الواقع ولذلك لا بد من التركيز على اهداف تعديل البيانات المحاسبية .

اهداف تعديل اثار التضخم :

- 1- تخفيض الضرائب .
- 2- تقييم حقيقي للمركز المالي او القيمة الحالية .
- 3- اتخاذ القرارات وتحديد الاهداف والرقابة الادارية .

ويوجد ثلاث اهتمامات رئيسية لدى الادارة تنصب في استخدام البيانات المحاسبية :

- 1- **قياس النتائج :** ويقصد بالنتائج هي قدرة الشركة على تشغيل عوامل الانتاج بكامل طاقتها وعلى تحقيق مستوى مقبول من الرغبة التجارية والرغبة المالية (العائد على راس المال المستثمر) .
- 2- **المساعدة على النمو التوسع :** ويقصد به رؤية ادارة الشركة الى وضعها المالي من ناحية كفاية اموالها الداخلية من عدمها لأغراض النمو والتوسع .
- 3- **ضمان الامان :** تقييم مخاطرة عدم تحقيق التوقعات وتقييم نقاط الضعف لنشاط الشركة (الوضع المالي) .

المدخل المحاسبية لمعالجة اثار التضخم :

اولاً : المدخل المحاسبية الجزئية لمعالجة اثار التضخم : ان محاولة التغلب على اثار التضخم على رقم الارباح الوارد في القوائم المالية يلجا بعض المحاسبين الى اتخاذ الاجراءات المحاسبية التالية :

أ- **معالجة اندثار الموجودات الثابتة :** يصبح الاندثار السنوي للأصول الثابتة في فترات التضخم لا يمثل الكلفة الحقيقية لما يتم استهلاكه من الاصول الثابتة مما يعكس سلباً على موضوعية صافي دخل التشغيل وقد حاول المحاسبون معالجة المشكلة بشكل جزئي بإحدى الطريقتين :

1- الانتقال من طريقة قسط الاندثار الثابت الى قسط الاندثار المتناقص (المعجل) ويتم هنا التعجيل باندثار

الكلفة التاريخية وتقليل الفترة الزمنية بين تاريخ اقتناء الاصل وتاريخ استهلاكه او اندثاره دون التخلي عن

اساليب المحاسبة .

2- طريقة الكلفة الاستبدالية : يتم بموجب هذه الطريقة اعادة تقدير الاصول الثابتة على اساس الكلفة الاستبدالية لها او استخدام الاسعار القياسية الخاصة بها وبناءً على القيمة المعدلة يتم احتساب قسط الاندثار حيث عمل حساب مخصص الاندثار المتراكم بقسط الاندثار على اساس الكلفة التاريخية ويحمل حساب الاحتياطي زيادة الكلفة الاستبدالية بالفرق .

ب-حجز من الارباح المتحققة عن طريقة الكلفة التاريخية في شكل احتياطات لغرض مواجهة تكاليف استبدال الاصول القديمة بأصول جديدة وتخفيض رقم الارباح القابلة للتوزيع .

ت-لجو الادارة الى اتباع طريقة وارد اخيراً صادر أولاً في تقويم المخزون نظراً لأهمية هذه الطريقة في مقابلة إيرادات المبيعات الحالية بالتكاليف الحالية للمخزون والتي تكون اقرب ما يمكن لسعر السوق .

ث-اعادة تقدير قيمة بعض بنود المركز المالي : يتم اعادة تقدير قيمة بعض البنود المركز المالي التي تتأثر اكثر من غيرها بعوامل التضخم باستخدام الارقام القياسية .

ثانياً : المداخل المحاسبية الشاملة لمعالجة اثار التضخم ويشمل :

أ- المحاسبة على اساس التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة (محاسبة القوة الشرائية العامة او محاسبة المستوى العام للأسعار)

وتتلخص اصناف تعديل القوائم المالية بما يلي :

1- **التعديل غير الدوري** : يقوم على فكرة اعادة تقدير بيانات القوائم المالية بقيامها بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة (المستوى العام للأسعار او الرقم القياس العام للأسعار في تواريخ غير منتظمة عندما تزداد الفجوة بين القوة الشرائية الحالية) .

2- **التعديل الدوري** : تعديل القوائم المالية بوحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية عامه في نهاية كل دورة مالية حالية وتتم عملية التعديل باتباع الخطوات الشاملة :

❖ **الكلفة التاريخية المعدلة للبند = الكلفة التاريخية للبند × $\frac{\text{المقارنة لسنة القياس الرقم}}{\text{الاساس لسنة القياس الرقم}}$**

❖ تصنيف بنود عناصر القوائم المالية الى بنود نقدية وبنود غير نقدية .

❖ تعديل البنود غير النقدية باعتماد معامل التعديل للأرقام القياسية (المستوى العام للأسعار) .

❖ حساب ارباح وخسائر القوة الشرائية لوحدة النقد (ارباح وخسائر المستوى العام للأسعار الناتجة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية) .

تعريف المصطلحات الخاصة بالموضوع وهي :

- **تعريف البنود النقدية** : وهي تلك العناصر التي لا تتغير قيمتها النقدية خلال فترات التضخم (اي تبقى مبلغها ثابت) وتشمل : (اصول نقدية مثل : النقد ، المدينون ، اوراق القبض) وكذلك تشمل : (التزامات مثل : الدائنون ، اوراق الدفع ، القروض والسندات ، القروض او الالتزامات طويلة الاجل) .

- تعريف البنود غير نقدية : وهي تلك العناصر التي تتغير قيمتها النقدية خلال فترات التضخم وتشمل : (الاصول الثابتة ، المخزون ، راس المال ، المخصصات ، الاحتياطيات) .
- الارباح والخسائر النقدية : وتمثل الفرق بين صافي الاصول غير النقدية بالكلفة التاريخية وصافي الاصول غير النقدية بالكلفة التاريخية المعدلة .
- الاصول النقدية : وهي العناصر النقدية التالية : (النقدية ، الصندوق ، النقدية بالمصرف ، المدينون ، أ. ق ، مخصص الديون المشكوك فيها ، الايرادات المستلمة او المقبوضة مقدماً ، سلف العاملين ، الرهونات ، الضمانات النقدية القابلة للاسترداد .)
- الخصوم النقدية : وهي العناصر النقدية التالية : (الدائنون ، أ. د ، المصروفات المستحقة ، السندات ، القروض او الالتزامات طويلة الاجل ، توزيعات الارباح)
- الاصول غير النقدية : وهي العناصر غير النقدية التالية : (الاصول الثابتة ، مخصص الاندثار المتراكم ، الاصول غير الملموسة ، الاستثمارات طويلة الاجل ، الاستثمارات قصيرة الاجل ، المخزون ، المصروفات المدفوعة مقدماً) .
- الخصوم غير النقدية : وهي العناصر غير النقدية التالية : (راس المال الاحتياطيات واي بند اخر غير نقدي)

- المصروفات ← المصروفات المدفوعة مقدماً عنصر غير نقدي .
- المصروفات المستحقة ← عنصر نقدي .
- الايرادات ← الايرادات المستلمة مقدماً عنصر نقدي .
- الايرادات ← الايرادات المستحقة غير نقدي .

عيوب مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة : (المستوى العام للأسعار)

يوجه انتقاد أساسي إلى مدخل التكلفة التاريخية المعدلة طبقاً للتغيرات السعرية العامة وهو أن هذا المدخل يتطلب إعداد مجموعة من القوائم المالية باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية ثم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية معدلة باستخدام الأرقام القياسية العامة وهذا يؤدي إلى :

1. إعداد مجموعتين من القوائم المالية يؤدي إلى زيادة الجهد والتكاليف والوقت اللازم لإعداد القوائم المالية .
2. يعتبر هذا المدخل امتداداً لتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية ولكن بطريقة أخرى وكما سبق وذكر فإن مبدأ التكلفة التاريخية يوجه إليه العديد من الانتقادات .
3. إن هذا المدخل على الرغم من انه أفضل من مبدأ التكلفة التاريخية حيث إن القوائم المعدلة أكثر تمثيلاً للمركز المالي للوحدات الاقتصادية لنتائج أعمالها في ظل التضخم إلا إن هذه القوائم لا تعبر تعبيراً صادقاً عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وعن ناتج أعمالها الحقيقية .

وعلى الرغم من هذه العيوب إلا إن البعض يرى إن هذه الطريقة تتميز بسهولة فهمها من مستخدمي القوائم المالية كما أنها تتميز بالموضوعية والبعد عن التقدير الشخصي للمحاسب .

امثلة حول الموضوع :

مثال رقم 1: البيانات التالية خاصة بالأصول النقدية والخصوم النقدية مأخوذة من سجلات إحدى الشركات لعام 2013

بيانات / 1 / 1 / 2013	اصول النقدية	الخصوم النقدية او التزامات
الرصيد في نهاية الفترة	14000	22400
الفصل الاول	28200	47960
الفصل الثاني	57600	68540
الفصل الثالث	11400	25420
الفصل الرابع	17052	21652

إذا علمت ان : الرقم القياسي العام للأسعار بالشكل التالي :

- الرقم القياسي العام للأسعار في 2013/1/1 %140
- الرقم القياسي العام للأسعار في الفصل الاول %142
- الرقم القياسي العام للأسعار في الفصل الثاني %147
- الرقم القياسي العام للأسعار في الفصل الثالث %154
- الرقم القياسي العام للأسعار في الفصل الرابع %157
- الرقم القياسي العام للأسعار في 2015/12/31 %160

المطلوب/ قياس الارباح والخسائر النقدية (ارباح وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية) .

الحل / جدول تعديل الأصول النقدية (احتساب الخسائر النقدية)

البيان	رصيد نهاية الفترة	رصيد اول الفترة	التغيير	معامل التعديل	القيمة المعدلة
رصيد نهاية الفترة	14000 -	=	14000 ×	$\frac{160}{140}$	16000 =
الفصل الاول	28200 -	= 14000	14200 ×	$\frac{160}{142}$	16000 =
الفصل الثاني	57600 -	= 28200	49400 ×	$\frac{160}{147}$	32000 =
الفصل الثالث	11400 -	= 57600	(46200) ×	$\frac{160}{154}$	(48000) =
الفصل الرابع	17052 -	= 11400	5652 ×	$\frac{160}{157}$	57600 =

21760		17052		المجموع
-------	--	-------	--	---------

$$4708 = 17052 - 21760 = \text{الخسائر النقدية}$$

البيان	رصيد نهاية الفترة	رصيد اول الفترة	التغيير	معامل التعديل	القيمة المعدلة
رصيد نهاية الفترة	22400	_____	22400	$\frac{160}{140}$	25600
الفصل الاول	47960	22400	25560	$\frac{160}{142}$	28800
الفصل الثاني	68540	47960	20580	$\frac{160}{147}$	22400
الفصل الثالث	25420	68540	(43120)	$\frac{160}{154}$	(44800)
الفصل الرابع	21652	25420	(30768)	$\frac{160}{157}$	(3840)
			21652		28160

$$6508 = 21652 - 28160 = \text{الارباح النقدية}$$

$$1800 = 4708 - 6508 = \text{الارباح والخسائر النقدية}$$

- يتم استخراج الأرباح والخسائر النقدية من خلال المتحصل من الأرباح والمتحصل من الخسائر النقدية (إذا الفرق موجب دل على وجود ارباح نقدية ، إذا الفرق سالب دل على وجود خسائر نقدية) .

مثال رقم 2: فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات :

- بلغ رصيد الأصول النقدية في 2015/1/1 مبلغ 200000 دينار والالتزامات النقدية في 2015/1/1 250000 دينار .
- في 2015/12/31 بلغ رصيد الأصول النقدية 100000 دينار والالتزامات النقدية 150000 دينار .
- بلغت الأرقام القياسية العامة للأسعار خلال العام على النحو التالي : في 2015/1/1 100% ، في 2015/12/31 150% ، المتوسط المربح خلال العام 125% .
- المطلوب : حساب الأرباح والخسائر النقدية لصافي المركز النقدي في 2015/12/31.

الحل :1- خسائر القوة الشرائية للأصول النقدية :

البيانات	قيمة تاريخية	معامل التغيير	قيمة تاريخ معدلة
الرصيد 2015/1/1	200000	$\frac{150}{100}$	300000
التغيير خلال العام	(100000)	$\frac{150}{125}$	(120000)
الرصيد 2015/12/31	100000		180000

$$\text{اذن خسائر القوة الشرائية للأصول النقدية} = 100000 - 180000 = 80000 \text{ دينار .}$$

2- ارباح القوة الشرائية للالتزامات النقدية :

البيانات	قيمة تاريخية	معامل التغيير	قيمة تاريخ معدلة
الرصيد 2015/1/1	250000	$\frac{150}{100}$	375000

(120000)	$\frac{150}{125}$	(100000)	التغيير خلال العام
255000		150000	الرصيد 2015/12/31

اذن ارباح القوة الشرائية للالتزامات النقدية = 150000 - 255000 = 105000 دينار

وبالتالي تكون الارباح القوة الشرائية لصادفي المركز النقدي = 80000 - 105000 = 25000 دينار .

مثال رقم 3: فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر احدى الشركات في 2015/12/31 (المبالغ بالآلاف الدينانير).

- رصيد مخزون اول المدة 10000 دينار
- المشتريات 20000 دينار
- رصيد مخزون اخر المدة 25000 دينار
- علماً بان الرقم القياسي للأسعار في : (2015/1/1 100% ، 2015/12/31 150% ، خلال العام 125%) .

المطلوب : تعديل كلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر المدة بموجب محاسبة المستوى العام للأسعار بطريقة

FIFO ، LIFO .

الحل بطريقة FIFO : (ما يرد اولاً يصرف اولاً)

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
رصيد مخزون اول المدة 1/1	10000	$\frac{150}{100}$	15000
المشتريات	20000	$\frac{150}{125}$	24000
رصيد مخزون اخر المدة 12/31	25000	$\frac{150}{125} \times 20000 + \frac{150}{100} \times 5000$	31500
كلفة البضاعة المباعة	5000	$\frac{150}{100}$	7500

الحل بطريقة LIFO : (ما يرد اخيراً يصرف اولاً)

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
رصيد مخزون اول المدة 1/1	10000	$\frac{150}{100}$	15000
المشتريات	20000	$\frac{150}{125}$	24000
رصيد مخزون اخر المدة 12/31	25000	$\frac{150}{125} \times 15000 + \frac{150}{100} \times 10000$	33000
كلفة البضاعة المباعة	5000	$\frac{150}{125}$	6000

مثال رقم 4 : بدأت احدى الشركات اعمالها في 2016/1/1 وفيما يلي قائمة الدخل والميزانية في

2016/12/31 (المبالغ بألاف الديناير)

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2016 /12/31

المبالغ	البيانات
---------	----------

20000		ايرادات المبيعات
		تطرح : <u>كلفة البضاعة المباعة</u>
	3000	مخزون اول المدة
	15000	+ المشتريات
	(4000)	- مخزون اخر المدة
(14000)	—————	= كلفة البضاعة المباعة
6000		= مجمل الربح ح
	(800)	يطرح : الاندثار
	(2000)	مصاريف متنوعة
(2800)	—————	= مجموع المصاريف
3200		= صافي الربح التشغيلي
(2500)		- ارباح موزعة
700		= ارباح محتجزة

الميزانية العمومية كما هي عليه في 2016/12/31 (المبالغ بالآلاف الدينير)

المبالغ	الخصوم وحقوق الملكية	المبالغ	الاصول
1500	الدائنون	7000	النقدية
1000	اوراق الدفع	3000	المدينون
18000	راس المال	4000	مخزون اخر المدة
700	ارباح محتجزة	8000	المباني
		(800)	- مخصص الاندثار المتراكم
21200	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	21200	= مجموع الاصول

إذا علمت :

- 1- ان الرقم القياسي العام للأسعار : في 2016/1/1 100%
- 2- ان الرقم القياسي العام للأسعار : في 2016/12/31 110%
- 3- ان الرقم القياسي العام للأسعار : خلال عام 2016 100%
- 4- رصيد الاصول النقدية في 2016/1/1 10000 دينار .
- 5- رصيد الالتزامات النقدية في 2016/1/1 3000 دينار .
- 6- تتبع الشركة طريقة FIFO (طريقة ما يرد اولاً يصرف اولاً) في تسعير الوحدات الصادرة من المخازن .

المطلوب : اعداد :

1- كشف الارباح والخسائر النقدية بتاريخ 2016/12/31 .

2- قائمة الدخل المعدلة بتاريخ 2016/12/31 .

3- قائمة المركز المالي المعدلة بتاريخ 2016/12/31 .

الحل :

1- كشف الارباح والخسائر النقدية بتاريخ 2016/12/31 .

كشف الارباح والخسائر النقدية بتاريخ 2016/12/31 .

البيانات	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
1- صافي العناصر النقدية في 2016/1/1 الاصول النقدية - الالتزامات النقدية (10000 - 3000)	7000	$\frac{110}{100}$	7700
2- <u>العمليات التي تؤدي الى زيادة النقد:</u> المبيعات	20000	$\frac{110}{105}$	20952
3- <u>تطرح العمليات التي تؤدي الى تخفيض النقد:</u> المشتريات	(15000)	$\frac{110}{105}$	(15714)
المصاريف المختلفة (بدون الاندثار)	(2000)	$\frac{110}{110}$	(2095)
الارباح الموزعة	(2500)		(2500)
4- صافي العناصر النقدية في 2016/12/31 الاصول النقدية - الالتزامات النقدية (10000 - 2500) = 7500 هو نفسه	7500		8343

* الارباح والخسائر النقدية (خسارة) = 7500 - 8343 = 843 دينار .

2- قائمة الدخل المعدلة في 2016/12/31

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
----------	------------------	---------------	----------------

20952		105/110	20000	المبيعات
				تطرح : <u>كلفة البضاعة المباعة</u>
	3300	100/110	3000	مخزون اول المدة
	<u>15714</u>	105/110	<u>15000</u>	المشتريات
	19014		18000	= كلفة البضاعة المتاحة
	(4190)	105/110	(4000)	— مخزون آخر المدة
(14824)			(14000)	= كلفة البضاعة المباعة
6128			6000	=مجمول الربح
				تطرح <u>المصاريف التشغيلية</u>
	(880)	100/110	(800)	اندثار
	(2095)	105/110	(2000)	م . مختلفة
(2975)			(2800)	=مجمول المصاريف التشغيلية
3153			3200	=صافي الربح التشغيلي
(843)				+ او - ارباح وخسائر نقدية
(2500)		110/110	(2500)	— ارباح موزعة
(190)			<u>700</u>	= ارباح محتجزة

3- قائمة المركز المالي المعدلة بتاريخ 2016/12/31

المبالغ المعدلة	معامل التعديل	المبالغ التاريخية	البيانات
7000	_____	7000	النقدية
3000	_____	3000	المدينون
4190	105/110	4000	مخزون اخر المدة
8800	100/110	8000	المباني
(880)	100/110	(800)	مخصص الاندثار المتراكم للمباني
<u>22110</u>		<u>21200</u>	مجمول الاصول
1500	_____	1500	الدائنون
1000	_____	1000	اوراق الدفع
19800	100/110	18000	راس المال
(190) متم حسابي		700	ارباح محتجزة
<u>22110</u>		<u>21200</u>	مجمول الخصوم وحقوق الملكية

مثال رقم 5 (شامل) : في 2016/12/31 استخرجت البيانات التالية من سجلات احدى الشركات :

الارصدة المدينة : (110000 الات ، 63000 اراضي ، 30360 مبانى ، 34000 مخزون اول المدة ، 72500 مشتريات ، 30000 مدينون ، 29000 اوراق مالية ، 13000 اوراق قبض ، 42000 مصروفات مختلفة ، 32000 النقدية)

الإرصدة الدائنة : (13100 مخصص اندثار الات ، 7590 مخصص اندثار المباني ، 116000 المبيعات ، 20000 دائنون ، 9000 اوراق دفع ، 26000 سندات ، (فائدة 5 %) ، 54170 ارباح محتجرة ، 210000 راس المال) . فاذا علمت :

- 1- ايجار تشرين الثاني 2016 لم يسدد ويبلغ 382 دينار .
- 2- مخزون اول المدة تم شراؤه في 2014/7/1 وتتبع الشركة طريقة وارد اخيراً صادر اولاً في تقييم المخزون وبلغت قيمة مخزون اخر المدة 48500 دينار .
- 3- ثم شراء الاراضي في 2010/8/1 تاريخ تكوين الشركة .
- 4- تم شراء المباني على دفعتين : الاولى : بمبلغ 21000 دينار في 2010/8/1 والثانية بمبلغ 9360 في 2011/1/1 تتدثر المباني بنسبة 5% سنوياً قسط ثابت من بداية عام 2011 .
- 5- تم شراء الآلات على النحو التالي : (20000 دينار في 2012/1/1 ، 34000 دينار في 2014/7/1 ، 26000 دينار في 2016/4/1 ، وتتدثر جميع الآلات بنسبة 15% سنوياً قسط ثابت) .
- 6- في تاريخ تكوين الشركة تم الحصول على نصف راس المال والنصف الثاني تم الحصول عليه في نهاية عام 2016 .
- 7- تم اصدار السندات في نهاية عام 2015 وتسديد الفائدة في 12/31 من كل عام وقد سددت وسجلت ضمن **المصروفات المختلفة** .

- 8- الاوراق المالية تمثل اسهم عادية حصلت عليها الشركة في 2016/7/1 .
 - 9- تتم جميع عناصر المصروفات والايرادات بصفة منتظمة ومستمرة خلال العام .
 - 10- الاصول النقدية في 2015/12/31 بلغت 45500 دينار والالتزامات النقدية 39000 دينار .
- الارقام القياسية العامة للاسعار كانت بالشكل التالي : (2010/8/1 70% ، 2011/1/1 78% ، 2012/1/1 80% ، 2014/7/1 85% ، 2015/12/31 130% ، 2016/4/1 140% ، المتوسط خلال العام 145% ، 2016/12/31 160%) .

المطلوب :

- 1- تحديد الارباح والخسائر النقدية عن السنة المهنية في 2016/12/31
- 2- اعداد القوائم المالية المعدلة بموجب محاسبة المستوى العام للأسعار (مدخل الكلفة التاريخية المعدلة) كما تظهر في 2016/12/31 .

الحل :

1. الارباح والخسائر النقدية (ارباح وخسائر القوة الشرائية العامة لصافي المركز النقدي)

الاصول النقدية في 2016/12/31 = النقد + المدينون + أ . ق

$$75000 = 13000 + 30000 + 32000 =$$

الالتزامات النقدية في 2016/12/31 = دائنون + أ . د + سندات + ايجار مستحق

$$55382 = 382 + 26000 + 9000 + 20000 =$$

خسائر القوة الشرائية العامة عن الاصول النقدية

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
رصيد الاصول لنقدية في 2016/1/1	45500	130/160	56000
التغير خلال العام 2016	29500	145/160	32552
رصيد الاصول لنقدية في 2016/12/31	75000		88552

الخسارة النقدية = 75000 - 88552 = 13552 دينار .

ارباح القوة الشرائية العامة عن الالتزامات النقدية

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
رصيد التزامات لنقدية في 2016/1/1	39000	130/160	48000
التغير خلال العام 2016	382	160/160	382
	16000	145/160	17655
رصيد الاصول لنقدية في 2016/12/31	55382		66037

الارباح النقدية = 55382 - 66037 = 10655 دينار .

الارباح والخسائر النقدية = 13552 - 10655 = (2897) دينار خسائر نقدية .

قائمة الدخل المعدلة العام للأسعار بالمستوى في 2016/12/31

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
المبيعات	116000	145/160	128000
تطرح: <u>كلفة البضاعة المباعة</u>			
مخزون اول المدة	34000	85/160	64000
المشتريات	72500	145/160	80000
= كلفة البضاعة المتاحة	1106500		14400
- مخزون آخر المدة	(48000)	تسوية رقم (1)	(80000)
= كلفة البضاعة المباعة	58000		(64000)
= مجمل الربح	58000		64000
تطرح <u>المصاريف التشغيلية</u>			
اندثار الآلات	9600	تسوية رقم (2)	15200
اندثار المباني	1518	تسوية رقم (3)	3360
المصرفات المختلفة	42392	تسوية رقم (4)	46592
= مجموع المصاريف التشغيلية	(53500)		(65152)
= صافي الربح التشغيلي	45000		(1152)
+ او - ارباح وخسائر نقدية			(2897)
صافي الربح او الخسارة المعدل			(4049)

قائمة المركز المالي المعدلة للقوة الشرائية العامة لوحدة النقد بتاريخ 2016/12/31

البيانات	المبالغ التاريخية	معامل التعديل	المبالغ المعدلة
<u>الاصول</u>			
الآت	110000	تسوية رقم (2)	168000
- مخصص اندثار الآت المتراكم	(22700)	تسوية رقم (2)	(40800)
المباني	30360	تسوية رقم (3)	67200
- مخصص اندثار المباني المتراكم	(9108)	تسوية رقم (3)	(20160)
الاراضي	63000	70/160	144000
مخزون آخر المدة	48500	تسوية رقم (1)	80000
مدنيون	30000	نقدي	30000
اوراق القبض	13000	نقدي	13000
اوراق مالية	29000	145/160	32000
نقدية	32000	نقدي	32000
مجموع الاصول	355860		566200
الخصوم وحق الملكية			
دائنون	20000	نقدي	20000
اوراق الدفع	9000	نقدي	9000
ايجار مستحق	382	نقدي	382
سندات (5%)	26000	نقدي	26000
راس المال	210000	تسوية رقم (5)	345000
ارباح عام 2016	4500		(4049)
ارباح محتجزة لأعوام سابقة	54170	متم حسابي	108907
مجموع الخصوم وحقوق الملكية	355860		566200

التسويات لأغراض الحول

تسوية رقم (1) : تسوية المخزون آخر المدة / بطريفة ما يرد خيراً يصرف اولاً ()

(LIFO

$$64000 = \frac{160}{80} \times 34000$$

$$16000 = \frac{160}{140} \times 14500$$

80000

48500

تسوية رقم (2) للآلات

مخصص الادئثار المعدل	الادئثار المعدل	الكلفة المعدلة	مخصص الادئثار	الادئثار	الكلفة	تاريخ الشراء
5×4000 20000=	80/160×2000 4000=	80/160 ×20000 40000=	5×2000 10000=	0,1 ×20000 2000=	20000	2012/1/1
2,5 ×6400 16000=	85/160×3400 6400=	85/160 ×34000 64000=	2,5 ×3400 8500=	0,1 ×34000 3400=	34000	2014/7/1
4800	140/160×4200 4800=	140/160×56000 64000=	4200	0,1 ×56000 12/9× 4200=	56000	2016/4/1
40800	15200	168000	22700	9600	110000	المجموع

تسوية رقم (3) المباني

مخصص الادئثار المعدل	الادئثار المعدل	الكلفة المعدلة	مخصص الادئثار	الادئثار	الكلفة	تاريخ الشراء
6×2400 14400=	0,05 ×48000 2400=	70/160 ×21000 48000=	6×1050 6300=	×21000 1050= 0,05	21000	2010/8/1
6 ×960 5760=	0,05 ×19200 960=	78/160 ×9360 19200=	6 ×468 2808=	0,05 ×9360 468=	9360	2011/1/1
20160	3360	67200	9108	1518	30360	المجموع

تسوية رقم (4) المصروفات المختلفة

احتساب الفائدة المدفوعة والمسجلة = $0,05 \times 26000 = 1300$ دينار تدفع في نهاية السنة

$$382 = 160/160 \times 382 =$$

$$44910 = 160/160 \times 40700 =$$

$$46592 = 42382 =$$

ايجار مستحق

باقي المصروفات

مجموع المصروفات المختلفة

تسوية رقم (5) راس المال

الكلفة المعدلة	معامل التعديل	الكلفة التاريخية	تاريخ اصدار الاسهم
240000	70/160	105000	الاصدار الاول/ تاريخ تكوين الشركة
105000	160/160	105000	الاصدار الثاني / في 2016/12/31

345000		210000	المجموع
--------	--	--------	---------

مثال رقم 6 : الآتي بيانات مستخرجة من سجلات احدى الشركات في 2012/12/31
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2012/12/31

المبالغ	البيانات
2000000	ايرادات المبيعات
	تطرح : <u>كلفة البضاعة المباعة</u>
1300000	المشتريات
(200000)	- مخزون اخر المدة
	= كلفة البضاعة المباعة
(110000)	= مجمل الربح
<u>900000</u>	يطرح : <u>المصاريف الادارية والتشغيلية</u>
	اندثار الآلات والتجهيزات
100000	اندثار السيارات
200000	المصاريف الادارية العامة
100000	مجموع المصاريف الادارية والتشغيلية
(400000)	= صافي الربح
<u>500000</u>	

قائمة المركز المالي كما هي عليه في 2012/12/31

المبالغ	الخصوم وحقوق الملكية	المبالغ	الاصول
4000000	راس المال	1000000	الآلات والتجهيزات
500000	صافي الربح	(100000)	- مخصص الاندثار المتراكم
		2000000	السيارات
		(200000)	- مخصص الاندثار المتراكم
		200000	مخزون اخر المدة
		1600000	المصرف
4500000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	4500000	= مجموع الاصول

إذا علمت :

- 1- تأسست الشركة في 1/2 وتم ايداع راس المال بالكامل في المصرف دفعة واحدة .
- 2- اشترت الشركة التجهيزات في 1/5 والسيارات في 1/10 من هذا العام نقداً .
- 3- اشترت الشركة البضاعة بمبلغ 800000 دينار بتاريخ 2/26 والباقي في 8/5 نقداً .
- 4- اتبعت الشركة طريقة ما يرد اولاً يصرف اولاً FIFO في تقييم المخزون .
- 5- تتدثر الاصول الثابتة بنسبة 10% وبطريقة القسط الثابت .

6- كانت الارقام القياسية خلال العام : (في 1/1 100% ، متوسط الرقم القياسي خلال العام 125% ، متوسط الرقم القياسي خلال النصف الاول 120% ، متوسط الرقم القياسي خلال النصف الثاني 130% ، الرقم القياسي في 12/31 150%) .

المطلوب . تعديل القائمين السابقين باستخدام محاسبة المستوى العام للأسعار .

الحل : 1- احتساب الارباح والخسائر النقدية

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة التاريخية المعدلة
النقد في المصرف في 1/1	4000000	100/150	6000000
+ كافة العمليات التي تؤدي الى زيادة النقد			
:			
المبيعات			2400000
- كافة العمليات التي تؤدي الى انخفاض النقد :			
التجهيزات	(1000000)	100/150	(1500000)
السيارات	(2000000)	100/150	(3000000)
شراء بضاعة في 2/26	(800000)	120/150	(1000000)
شراء بضاعة في 8/5	(500000)	130/150	(576923)
مصاريف عامّة	(100000)	125/150	(120000)
رصيد النقد في 12/31	<u>1600000</u>		<u>(2203077)</u>

رصيد النقد في 12/31 1600000

— رصيد النقد المعدل في 12/31 (2203077)

= خسارة القوة الشرائية (خسارة نقدية) (603077)

2- قائمة الدخل المعدلة بالمستوى العام للأسعار في 2012/12/31

البيانات	الكلفة التاريخية	معامل التعديل	الكلفة المعدلة
----------	------------------	---------------	----------------

2400000		125/150	2000000	المبيعات
				تطرح :كلفة البضاعة المباعة
	1000000	120/150	800000	المشتريات في 2/26
	576923	130/150	500000	المشتريات في 8/5
	1576923		1300000	= كلفة البضاعة المتاحة
	(230769)	130/150	(200000)	— مخزون آخر المدة
(1346154)			(1100000)	= كلفة البضاعة المباعة
1053846			900000	=مجمول الربح
				تطرح المصاريف التشغيلية والادارية
	(150000)	100/150	(100000)	اندثار الآلات والتجهيزات
	(300000)	100/150	(200000)	اندثار السيارات
	(120000)	125/150	(100000)	المصرفوات العامة
(570000)			(400000)	=مجمول المصاريف التشغيلية
483846			500000	=صافي الربح التشغيلي
(603077)				+ او - الارباح والخسائر النقدية
(119231)				= صافي الخسارة

3- قائمة المركز المالي المعدلة بالمستوى العام للأسعار في 2012/12/31

المبالغ المعدلة	معامل التعديل	المبالغ التاريخية	البيانات
1500000	100/150	1000000	الآلات والتجهيزات
(150000)	100/150.	(100000)	— مخصص الاندثار المتراكم للآلات والتجهيزات
3000000	100/150	2000000	السيارات
(300000)	100/150	(200000)	— مخصص الاندثار المتراكم للسيارات
230769	130/150	200000	مخزون اخر المدة
1600000		1600000	النقدية
5880769		4500000	❖ مجموع الاصول
6000000	100/150	4000000	راس المال
(119231)		500000	صافي الربح او الخسارة
5880769		4500000	مجمول الخصوم وحقوق الملكية

ب- محاسبة الكلفة الجارية (الاستبدالية) : Current Cost

يستخدم هذا المدخل لمعالجة اثار التغيرات السعرية الخاصة ويشير مفهوم التغيرات السعرية الخاصة الى التغير النسبي في القيمة التبادلية لأصل معين بذاته في علاقته بالأصول الاخرى .

وعند استخدام مدخل الكلفة الجارية لمعالجة اثار التغيرات السعرية الخاصة يتم اتباع الاتي :

1- التفرقة بين البنود النقدية والبنود الغير نقدية ، فالبنود النقدية لا يتم تعديلها حيث ان الموجود منها عند التعديل

يكون مقاساً على اساس قيمته الجارية في تاريخ التعديل .

2- تحديد الكلفة الجارية بالأصل او البند المراد تعديله من خلال :

❖ الاسترشاد بقوائم الاسعار المنشورة بواسطة الجهات المنتجة للأصل .

❖ اعادة تقدير الاصل من قبل الخبراء .

❖ استخدام الارقام القياسية الخاصة لهذا الاصل .

ويعتبر المصدر الثالث هو افضل المصادر المستخدمة .

3- يتم تعديل البنود غير النقدية لتحديد مكاسب وخسائر الحيازة وفق الاتي :

❖ مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة : وتحتسب بالفرق بين الكلفة والجارية والكلفة التاريخية لتلك البنود عند

الاحتفاظ بها .

❖ مكاسب وخسائر حيازة متحققة : وتحتسب بالفرق بين الكلفة والجارية والكلفة التاريخية عند بيع او

استنفاد خدمات الاصل .

4- يتم تسجيل مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة ب قيد وبالشكل التالي (في حالة تحقق مكاسب)

xxxx من د/ الاصل

xxxx الى د/ مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة

5- يتم تسجيل مبالغ مكاسب وخسائر حيازة متحققة بتخفيضها من حساب مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة بالقيد

التالي : xxxx من د / مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة

xxxx الى د/ مكاسب وخسائر حيازة متحققة

اما اذا كانت نتيجة التعديل تحقق خسارة حيازة مكتسبة :

❖ يظهر حساب مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة في قائمة المركز المالي المعدلة على اساس الكلفة الجارية

ضمن عناصر حقوق الملكية .

❖ خسارة حيازة متحققة يتم الاعتراف بخسائر حيازة متحققة في قائمة الدخل المعدلة للسنة المالية التي حدثت

بها .

مثال رقم 1 : الاتي بيانات خاصة لشراء الآلات بالكلفة 10000000 دينار في 1/1 تتدثر بنسبة 10% ،

بلغ الرقم القياسي الخاص في 1/1/2015 100% ، وفي 31/12/2015 120% .

المطلوب : اجراء التعديلات اللازمة للآلات بموجب الكلفة الجارية .

الحل :

$$1- احتساب الكلفة الجارية = 10000000 \times \frac{120}{100} = 12000000 \text{ دينار}$$

$$2- ايجاد مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة = 12000000 - 10000000 = 2000000$$

2000000 من د/ الآلات

2000000 الى د/ مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة

3- احتساب الاندثار على اساس متوسط الكلفة الجارية ، لذا ينبغي استخراج متوسط الكلفة الجارية وكالاتي :

الكلفة الجارية + الكلفة التاريخية

متوسط الكلفة الجارية = $\frac{\quad}{2}$

2

22000000 10000000 + 12000000

متوسط الكلفة الجارية = $\frac{\quad}{2}$ = $\frac{\quad}{2}$ = 11000000 دينار .

الاندثار على اساس متوسط الكلفة الجارية = $11000000 \times 10\%$ = 1100000 دينار .

الاندثار على اساس الكلفة التاريخية = $10000000 \times 10\%$ = 1000000 دينار .

الفرق يمثل مكاسب وخسائر حيازة متحققة = 100000 دينار . يسجل به القيد التالي :

100000 من د/ مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة

100000 الى د/ مكاسب وخسائر حيازة متحققة

ثم يقفل في د / أ . خ بموجب القيد التالي :

100000 من د/ مكاسب وخسائر حيازة متحققة

100000 الى د/ أ . ح

ثم يثبت القيد التالي الخاص بالاندثار :

1100000 من د / اندثار الآلات

1100000 الى د/ مخصص اندثار الآلات المتراكم

4- احتساب مخصص اندثار الآلات المتراكم بموجب :

أ- على اساس الكلفة الجارية للآلات = الكلفة الجارية للآلات \times نسبة الاندثار \times عدد السنوات

= $12000000 \times \frac{10}{100} \times 1$ = 1200000 دينار

ب- على اساس متوسط الكلفة الجارية للآلات = $11000000 \times \frac{10}{100} \times 1$ = 1100000 دينار

ج- الفرق يعمرق به القيد التالي = 100000 دينار

100000 من د / مكاسب وخسائر حيازة مكتسبة

100000 الى د / مخصص الاندثار المتراكم للآلات

مثال رقم 2 : في 2005/1/1 قامت إحدى الشركات بشراء آلة تكلفتها 10000 دينار وتستهلك بمعدل 10% قسط ثابت وقد كانت الأرقام القياسية الخاصة بمثل هذا النوع من الآلات 100% في 2005/1/1 ، 150% في 2005/12/31 . وباستخدام مدخل التكلفة الجارية :

المطلوب : إثبات القيود اليومية اللازمة والناجمة عن تعديل قيمة الآلات خلال العام 2005 .

الحل : التكلفة الجارية للآلات في 2005 / 12/31 = $\frac{150}{100} \times 1000 = 1500$ دينار

اذن ارباح الحيازة المكتسبة = $10000 - 1500 = 8500$ دينار

اذن تحمل الآلات بأرباح الحيازة المكتسبة بالقيود التالي :

5000 من د / الآلات

500 الى د / أ . خ حيازة مكتسبة

بعد ذلك يتم حساب متوسط التكلفة الجارية = $\frac{10000 + 15000}{2} = 12500$ دينار

قسط الاهلاك (الاندثار) السنوي على اساس متوسط الجارية = $\frac{10}{100} \times 12500 = 1250$ دينار

قسط الاهلاك (الاندثار) السنوي على اساس التكلفة التاريخية = $\frac{10}{100} \times 10000 = 1000$ دينار

اذن ارباح الحيازة المحققة = $1000 - 1250 = -250$ يثبت بها قيد وكالآتي :

وتخفيض ارباح الحيازة المحققة من ارباح الحيازة المكتسبة بالقيود التالي :

250 من د / أ . خ الحيازة المكتسبة

250 الى د / أ . خ الحيازة المحققة

وتنقل ارباح الحيازة المحققة في حساب د / أ . خ في نهاية السنة 12/31

250 من د / أ . خ الحيازة المحققة

250 الى د / أ . خ

ثم يثبت الاندثار السنوي المستخرج على اساس متوسط التكلفة الجارية بالقيود التالي :

1250 من د / اندثار الآلات

1250 الى د / مخصص اندثار الآلات المتراكم

ويلاحظ ان قيمة الاندثار المحسوبة لا تساوي القيمة المطلوبة لمخصص الاندثار المتراكم للآلات المحسوب على

اساس الكلفة الجارية = $1 \times \frac{10}{100} \times 15000 = 1500$ دينار . لذا ينبغي تعديل مخصص الاندثار بالقيود التالي :

250 من د / أ . خ الحيازة المكتسبة (1250 - 1500)

250 الى د / مخصص الاندثار المتراكم للآلات

ملاحظة : على افتراض ان التغيرات السعرية الخاصة لا تحدث فجأة وانما تحدث بانتظام خلال السنة لذا تم حساب قسط الاندثار السنوي على اساس متوسط الكلفة الجارية .

مثال رقم 3 : فيما يلي كشف المركز المالي لفرع إحدى الشركات الدولية في 2006/1/1 .

بيان	مبلغ	مبلغ	بيان	مبلغ	مبلغ
<u>حقوق الملكية</u>			<u>أصول ثابتة</u>		
راس المال	500000		أراضي	200000	
ارباح محتجزة	800000		مباني	300000	
			– مخصص اندثار المباني	(60000)	
			= صافي قيمة المباني	240000	
مجموع حقوق الملكية		580000	مجموع الأصول الثابتة		440000
<u>التزامات متداولة</u>			<u>أصول متداولة</u>		
دائنون	120000		نقدية	250000	
قروض قصيرة الأجل	100000		مدينون	50000	
			بضاعة	60000	
مجموع الالتزامات المتداولة		220000	مجموع الأصول المتداولة		360000
مجموع الخصوم		<u>800000</u>	مجموع الأصول		<u>800000</u>

فإذا علمت أن :

1. بلغت المشتريات خلال العام 500000 دينار ، منها 50000 على الحساب .
2. بلغت المبيعات خلال العام 920000 دينار ، منها 20000 على الحساب .

3. بلغت المصاريف النقدية خلال العام 80000 دينار .
4. قدر مخزون آخر المدة لدى الفرع بمبلغ 90000 دينار ويستخدم الفرع طريقة الوارد أولاً في تقييم المخزون .
5. قدر العمر الإنتاجي للمباني ب 15 عام وتستهلك بطريقة القسط الثابت .
6. تكلفة البضاعة المباعة الجارية 530000 دينار .
7. التكلفة الجارية لمخزون آخر المدة 104000 دينار .
8. القيمة الجارية للمباني 337500 دينار في 2006/12/31 و 330000 دينار في 2006/1/1 .
9. القيمة الجارية للأراضي 230000 دينار في 2006/12/31 .
- المطلوب : 1- إعداد قائمة الدخل للفرع وفق مدخل التكلفة الجارية للفترة المنتهية في 2006/12/31 .
- 3- إعداد قائمة المركز المالي للفرع وفق مدخل التكلفة الجارية في 2006/12/31 .

الحل :

1. قائمة الدخل للفرع وفق مدخل التكلفة الجارية في 2006/12/31

المبلغ		البيانات
كلي	جزئي	
920000		المبيعات
(530000)		يطرح (-) تكلفة البضاعة المباعة الجارية
390000		= مجمل الدخل (الربح)
		يطرح (-) مصاريف التشغيل :
	80000	م. مختلفة
	22250	م. اندثار (أهلاك) المباني $15 \div \left(\frac{337500 + 330000}{2} \right)$
(102250)		= مجموع مصاريف التشغيل
287750		= صافي الدخل التشغيلي
		+ مكاسب الحيازة المتحققة
	60000	مكاسب حيازة متحققة من تكلفة البضاعة المباعة *
	2250	مكاسب حيازة متحققة من اندثار (اهلاك) المباني **
62250		= مجموع مكاسب الحيازة المتحققة
350000		= صافي الدخل

ملاحظات : * تم حساب ارباح الحيازة المتحققة من تكلفة البضاعة من خلال المعادلة التالية :

ت. البضاعة المباعة = تكلفة البضاعة الجارية - تكلفة البضاعة التاريخية .

$$= 470000 - 530000 = 60000 \text{ دينار}$$

وتسجل بالقيود : 60000 من ح / تكلفة البضاعة المباعة

60000 الى ح / ارباح وخسائر الحيازة المتحققة

** تم حساب ارباح الحيازة المتحققة من اهلاك المباني على النحو التالي :

$$\text{الاندثار المحسوب على اساس متوسط التكلفة الجارية} = \frac{337500 + 330000}{2} \div 15 = 22250 \text{ دينار}$$

الاندثار المحسوب على اساس التكلفة التاريخية = $\frac{200000}{15}$ = 20000 دينار
 فان ارباح الحيازة المتحققة = $22250 - 20000 = 2250$ دينار
 ويتم اثبات ارباح الحيازة المكتسبة وارباح الحيازة المتحققة للمباني بالقيود :
 ارباح الحيازة المكتسبة = $337500 - 300000 = 37500$ دينار
 37500 من د / المباني
 37500 الى د / أ . خ حيازة مكتسبة

ويتم اثبات ارباح الحيازة المتحققة بالقيود التالي :

2250 من د / أ . خ حيازة مكتسبة

2250 الى د / أ . خ حيازة متحققة

كما يتم اثبات اندثار المباني المعدل بالقيود :

22250 من د / اندثار المباني

22250 الى د / مخصص اندثار المباني المتراكم

كما يتم تعديل حساب مخصص اندثار المباني بالفرق بين رصيد حساب المخصص المحسوب على اساس الكلفة الجارية وهو المطلوب والمخصص المحسوب على اساس متوسط الكلفة الجارية وكالاتي :

فان المخصص المحسوب على اساس الكلفة الجارية = $\frac{4 \times 337500}{15} = 90000$ دينار

ومخصص الاندثار المحسوب على اساس متوسط الكلفة الجارية = $60000 + 22250 = 82250$ دينار

فان الفرق بين المخصصين يعمل بها القيد التالي = $82250 - 90000 = 7750$ دينار

7750 من د / أ . خ حيازة مكتسبة

7750 الى د / مخصص اندثار المباني المتراكم

وبالتالي تكون ارباح الحيازة المكتسبة من المباني = $37500 - (7750 + 2250) = 10000$

= $10000 - 37500 =$

= 27500 دينار

2. قائمة المركز المالي للفرع وفق مدخل التكلفة الجارية في 2006/12/31

الموجودات (الاصول) الالتزامات (المطلوبات) وفق الملكية

البيان	المبالغ		البيان	المبالغ	
	جزئي	كلي		جزئي	كلي
حقوق الملكية			اصول ثابتة		
راس المال	500000		اراضي	230000	
ارباح محتجزة	080000		مباني	337500	
ارباح السنة (العام)	287750		-مخصص اندثار مباني	(90000)	
ارباح حيازة متحققة	62250		متراكم	247500	
ارباح حيازة مكتسبة	71500		صافي قيمة المباني		477500
صافي حقوق الملكية		1001500	مجموع الاصول الثابتة		
التزامات (مطلوبات) متداولة			الاصول المتداولة	620000	

دائنون	170000		النقدية	70000	
قروض قصيرة الأجل	100000		مدينون	104000	
مجموع التزامات (مطلوبات) متداولة		270000	بضاعة		794000
			مجموع الاصول المتداولة		
مجموع الخصوم (حق الملكية والالتزامات)		1271500			1271500

ملاحظات : تم احتساب ارباح الحيازة المكتسبة على التالي :

أ. ارباح الحيازة المكتسبة للأراضي = 230000 - 200000 = 30000 دينار

ويثبت بالقييد : 30000 من د / اراضي

30000 الى د / أ . خ حيازة مكتسبة

ب. ارباح الحيازة المكتسبة للمخزون آخر المدة = 104000 - 90000 = 14000 دينار

ويثبت بالقييد : 14000 من د / بضاعة آخر المدة

14000 الى د / أ . خ حيازة مكتسبة

ج. مجموع ارباح الحيازة المكتسبة = 30000 + 14000 + 27500 = 71500 دينار .

اسئلة عامة عن المعالجات المحاسبية

السؤال الاول :: ضع علامة صح إمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ إمام العبارة الخاطئة :

- (1) (x) البنود النقدية هي الالتزام بدفع أو حق تحصيل مقدار ثابت من الوحدات النقدية في المستقبل .
- (2) (✓) تعتبر الزيادة في الرقم القياسي العام للأسعار مؤشر تضخمي .
- (3) (x) ترتبط القوة الشرائية لوحدة النقد بعلاقة طردية مع السعر .
- (4) (x) في ظروف التضخم تكون الشركات التي تعتمد في سياستها التمويلية على التمويل الذاتي في وضع أفضل من الشركات التي تعتمد على الاقتراض .
- (5) (✓) تتمثل إرباح وخسائر الحيازة المحققة فيما يترتب على بيع الأصول غير النقدية او استنفاد خدماتها في

الإنتاج خلال فترة التغيرات السعرية الخاصة .

- (6) (✓) يشير مفهوم التغيرات السعرية الخاصة الى التغير النسبي في القيمة التبادلية لأصل معين في علاقته بالأصول الأخرى
- (7) (x) للمحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال يستخدم مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد ذات القوة الشرائية الثابتة .
- (8) (x) حيازة الأصول النقدية يستدعى تطبيق سياسة الحيطرة والحذر في حال الانخفاض المستمر .
- (9) (✓) يختلف تأثير التغيرات في المستوى العام للأسعار على المخزون السلعي طبقاً للطريقة المتبعة في تقييم المخزون .

السؤال الثاني : اختر الإجابة الصحيحة من بين البدائل المتاحة :

1- تحقق الشركات إرباح قوة شرائية في حال ارتفاع الاسعار عندما :

أ- تحتفظ المنشأة بالأصول غير النقدية . ✓ ب- تحتفظ المنشأة بالالتزامات النقدية. ج- تحفظ المنشأة بالأصول النقدية .

2- إذا كان الرقم القياسي الخاص للسيارات 150% في 2005/1/1 وانخفض ليصبح 120% في 2005/12/31 فإن :

أ. تظهر إرباح حيازة محققة وتسجل بجعل حساب السيارات مديناً بها وحساب إرباح وخسائر الحيازة المحققة دائماً بها .

ب. تظهر خسائر حيازة مكتسبة ويجعل حساب السيارات مديناً بها وحساب إرباح وخسائر الحيازة المكتسبة دائناً بها.

ج. تظهر خسائر حيازة مكتسبة ويجعل حساب السيارات دائناً بها وحساب إرباح وخسائر الحيازة المكتسبة مديناً بها. ✓
د. لا شيء مما سبق .

3- في 2005/1/1 اشترت إحدى الشركات آلة بقيمة 40000 دينار وفي 2006/7/1 اشترت آلة أخرى بقيمة 20000 دينار وتستهلك الآلات بمعدل 10% قسط ثابت ، وكانت الأرقام القياسية العامة للأسعار على النحو التالي 100% في 2005/1/1 ، 120% في 2006/7/1 ، 150% في 2006/12/31 فإن صافي القيمة الدفترية للآلات والمعدلة بوحدة نقد قوة شرائية ثابتة في 2006/12/31 هي : أ-أ-77750 دينار ✓ ب-71750 دينار ج-85000 دينار د- لا شيء مما سبق

مسودة الحل :

$$(\frac{150}{100} \times 20000 + \frac{150}{100} \times 40000) - (\frac{150}{100} \times 20000 + \frac{150}{100} \times 40000) = (25000+60000) - (1250+12000) = 13250 - 85000 = 71750 \text{ فان الاختيار هو ب .}$$

4- في 2006/1/1 اشترت إحدى الشركات مباني بقيمة 150000 دينار وقدر عمرها الإنتاجي بعشرين سنة وتستهلك بطريقة القسط الثابت ، وكان الرقم القياسي الخاص للمباني 100% في 2006/1/1 ، 150% في 2006/12/31 باستخدام مدخل التكلفة الجارية فإن إرباح الحيازة التي تفقّل في حساب الأرباح والخسائر في 2006/12/31 هي :
أ- 75000 دينار . ب- 9375 دينار . ✓ ج- 1875 دينار . د- لا شيء مما سبق .

مسودة الحل : التكلفة الجارية للمباني في 2006/12/31 = $\frac{150}{100} \times 150000 = 225000$ دينار
متوسط التكلفة الجارية = $\frac{225000 + 150000}{2} = 187500$ دينار .

فان قسط الاندثار السنوي على اساس متوسط الكلفة الجارية = $\frac{5}{100} \times 187500 = 9375$ دينار

فان قسط الاندثار السنوي على اساس متوسط التكلفة التاريخية = $\frac{5}{100} \times 150000 = 7500$ دينار

فان ارباح الحيازة المتحققة التي تفقّل في حساب أ. خ = $9375 - 7500 = 1875$ دينار. فان الاختيار هو ج .

5- في 2006/1/1 كان رصيد بضاعة أول المدة لدى إحدى الشركات 15000 دينار وفي 2006/4/1 تم شراء بضاعة بمبلغ 10500 دينار ، وفي 2006/7/1 بمبلغ 30000 دينار وفي 2006/12/31 قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 20250 دينار ، وتتبع الشركة طريقة الوارد اخبرا صادر أولا في تقييم المخزون ، وقد كانت الأرقام القياسية العامة للأسعار على النحو التالي : 100% في 2006/1/1 ، 105 في 2006/4/1 ، 125% في 2006/7/1 وهو المتوسط المرجح خلال العام ، 150% في 2006/12/31 . فإن تكلفة المبيعات المعدلة وفق مدخل التكلفة التاريخية بوحدة النقد الثابتة والتي ستظهر في قائمة الدخل المعدلة هي : أ- 73500 دينار ب- 30000 دينار ✓ ج- 43500 دينار د- لا شيء مما سبق .

مسودة الحل :

بضاعة اول المدة 2006/1/1 = $\frac{100}{100} \times 15000 = 15000$ دينار

+ المشتريات = $\frac{100}{100} \times 30000 + \frac{105}{100} \times 10500 = 51000$ دينار

= كلفة البضاعة المتاحة للبيع = 55500 دينار قيمة تاريخية . = 73500 دينار قيمة تاريخية معدلة .

- بضاعة اخر المدة 2006/12/31 = $\frac{150}{100} \times 5250 + \frac{150}{100} \times 15000 = 30000$ دينار

= كلفة البضاعة المباعة = 35250 دينار قيمة تاريخية . = 43500 دينار قيمة تاريخية معدلة. ✓ الاختيار ج

6- تحدث التغيرات السعرية الخاصة في حالة :

أ- ارتفاع عموم أسعار السلع والخدمات داخل الدولة .

ب- ارتفاع أسعار سلعة معينة بنسبة اكبر من ارتفاع باقي أسعار السلع والخدمات . ✓

ت- ارتفاع أسعار سلعة معينة دون غيرها من السلع .

ث- لا شيء مما سبق .

7- يستخدم مدخل التكلفة الجارية للمحاسبة عن آثار التغيرات الخاصة بهدف :

أ- المحافظة على رأس المال الحقيقي . ✓

ب- المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال .

ت- المحافظة على رأس المال النقدي .

ث- جميع مما سبق .

8- في 2004/1/1 اشترت إحدى الشركات سيارة بمبلغ 100000 دينار ويقدر عمرها الإنتاجي بعشر سنوات وتستهلك بطريقة

القسط الثابت ، وكان الرقم القياسي الخاص لهذا النوع من السيارات 100% في 2004/1/1 ، 120% في 2004/12/31

ونتيجة لتعديل السيارات وفق مدخل التكلفة الجارية فإن إرباح الحيازة المحققة التي تظهر وتقفل في حساب الأرباح والخسائر

في 2004/12/31 هي :

أ- 20000 دينار

ب- 1000 دينار ✓

ج- 2000 دينار

د- لا شيء مما سبق .

مسودة الحل :

التكلفة الجارية للسيارات في 2004/12/31 = $\frac{120}{100} \times 100000 = 120000$ دينار

فان متوسط الكلفة الجارية = $\frac{120000 + 100000}{2} = 110000$ دينار

فان الاندثار السنوي على اساس متوسط الكلفة الجارية = $\frac{100}{100} \times 110000 = 11000$ دينار

فان الاندثار السنوي على اساس متوسط التكلفة التاريخية = $\frac{100}{100} \times 100000 = 10000$ دينار

فان ارباح الحيازة المتحققة التي تقفل في ح / أ. خ = $10000 - 11000 = 1000$ دينار

9- بلغ مخزون آخر المدة لدى إحدى الشركات 30000 دينار وكانت المشتريات خلال العام 80000 دينار

ومخزون أول المدة 20000 دينار وتتبع الشركة طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون وكانت

الأرقام القياسية العامة للأسعار 100% في بداية المدة ، 150% في نهاية المدة فإن تكلفة المبيعات التي ستظهر

في قائمة الدخل المعادلة وفق مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحد النقد الثابتة في نهاية المدة هي

أ- 36000 دينار . ب- 42000 دينار . ج- 90000 دينار . د- 84000 دينار ✓

مسودة الحل : المتوسط المرجح للأسعار خلال السنة = $\frac{150 + 100}{2} = 125\%$.

البيانات القيمة التاريخية القيمة التاريخية المعدلة

المخزون اول المدة = $20000 = \frac{100}{100} \times 20000$ دينار .

+ المشتريات = $80000 = \frac{150}{125} \times 80000$ دينار .

= كلفة البضاعة المتاحة للبيع 100000 دينار 126000 دينار

- مخزون اخر المدة = $20000 = \frac{100}{125} \times 20000 + \frac{150}{125} \times 10000$ دينار = 42000 دينار

= كلفة البضاعة المباعة = 70000 دينار = 84000 دينار . فان الاختيار هو د .

10- يظهر رصيد حساب أرباح وخسائر الحيازة المكتسبة في :

أ. قائمة الدخل المعدلة على أساس مدخل التكلفة الجارية .

ب. قائمة الدخل المعدلة على أساس مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة .

ج. قائمة المركز المالي المعدلة على أساس مدخل التكلفة الجارية . ✓

د. قائمة المركز المالي المعدلة على أساس مدخل التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة .

11- فيما يلي البيانات المتعلقة بحركة المخزون لإحدى الشركات :

1- في 2005/1/1 رصيد المخزون مبلغ 10000 دينار ، وفي 2005/12/31 بلغ 35000 دينار .

2- حدثت عمليات الشراء على ثلاث دفعات على النحو التالي :

20000 دينار في 2005/4/1 ، 15000 دينار في 2005/7/1 ، 50000 دينار في 2005/10/1

3- الشركة تتبع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون .

4- كانت الأرقام القياسية للأسعار على النحو التالي : (80% في 1/1 ، 100% في 4/1 ، 120% في 7/1 ، 150%

في 10/1 ، 180% في 2005/12/31 .

إن تكلفة البضاعة المباعة التي ستظهر في قائمة الدخل المعدلة في ضوء التغيرات السعرية العامة هي :

أ- 54000 دينار ب- 39000 دينار ✓ج- 75000 دينار د- 68250 دينار .

مسودة الحل :

البيانات	القيمة التاريخية ×	معامل التعديل =	القيمة التاريخية المعدلة
المخزون اول المدة	10000	$\frac{180}{80}$	22500
+ مشتريات 4/1	20000	$\frac{180}{100}$	36000
+ مشتريات 7/1	15000	$\frac{180}{120}$	22500
+ مشتريات 10/1	50000	$\frac{180}{150}$	60000
= كلفة البضاعة المتاحة للبيع	95000	_____	141000
- مخزون اخر المدة 12/31	(10000)	$\frac{180}{80}$	(22500)
	(20000)	$\frac{180}{100}$	(36000)
	(5000)	$\frac{180}{120}$	(7500)
= كلفة البضاعة المباعة التاريخية والمعدلة	<u>60000</u>	_____	<u>75000</u>

فان الاختيار هو الفقرة ج .

12- في 2016/1/1 اشترت إحدى الشركات سيارة بقيمة 120000 دينار وتستهلك بنسبة 10% سنوياً قسط ثابت وقد كان

الرقم القياسي الخاص بهذا النوع من السيارات في 2016/1/1 120% وفي 2016/12/31 بلغ 180% فنتيجة تعديل

السيارات وفق مدخل التكلفة الجارية ستظهر :

أ. أرباح حيازة مكتسبة في الميزانية العمومية المعدلة دائن بقيمة 57000 دينار .

ب. أرباح حيازة محققة في الميزانية العمومية المعدلة دائن بقيمة 3000 دينار .

ج. أرباح حيازة مكتسبة في الميزانية العمومية المعدلة دائن بقيمة 54000 دينار. ✓

د. (أ + ب)

هـ. لا شيء مما سبق .

$$\text{مسودة الحل : الكلفة الجارية} = \frac{180}{120} \times 120000 = 180000 \text{ دينار .}$$

$$\text{* ارباح الحيازة المكتسبة} = 120000 - 180000 = 60000 \text{ دينار .}$$

$$\text{فإن متوسط الكلفة الجارية} = \frac{180000 + 120000}{2} = 150000 \text{ دينار .}$$

$$\text{فإن قسط الاندثار للسيارات المحسوب على اساس متوسط الكلفة الجارية} = \frac{1}{100} \times 150000 = 1500 \text{ دينار .}$$

$$\text{فإن قسط اندثار السيارات المحسوب على اساس الكلفة التاريخية} = \frac{1}{100} \times 120000 = 1200 \text{ دينار .}$$

$$\text{*الفرق الذي هو يعادل ارباح الحيازة المتحققة (يخفف من ارباح الحيازة المكتسبة)} = 12000 - 15000 = 3000 \text{ دينار .}$$

$$\text{مخصص الاندثار المحسوب على اساس الكلفة الجارية (المطلوب)} = 1 \times \frac{1}{100} \times 180000 = 1800 \text{ دينار}$$

$$\text{مخصص الاندثار المحسوب على اساس متوسط الكلفة الجارية} = 1 \times \frac{1}{100} \times 150000 = 1500 \text{ دينار}$$

$$\text{*الفرق بين المخصصين يخفف من ارباح الحيازة المكتسبة} = 1500 - 1800 = 3000$$

دينار.

$$\text{*فمبلغ ارباح الحيازة المكتسبة في الميزانية العمومية المعدلة دائن} = 60000 - 3000 =$$

$$54000 = 3000 \text{ دينار.}$$

13. يترتب على حيازة الالتزامات النقدية خسارة قوة شرائية إذا ما :

1- ارتفعت الأسعار ✓ ب- انخفضت الأسعار ج- ثبات الأسعار د- لا شيء من ذلك .